الفصل الثالث

دور الشريعة الإسلامية في مواجهة الاستبداد السياسي

٣،١ تمهيد

يعتبر مواجهة الاستبداد ظاهرة عامة، وشكلت المادة الاساسية التي يتم البحث في أسبابها، ووسائل منعها في الفكر السياسي، ورغم كل الأفكار والنظريات التي قُدمت لمعالجة هذه الظاهرة فمازالت من أحد الظواهر التي لم تلق اهتمامًا كبيرًا. ولايزال لها تأثير على المجتمعات وبدرجات متفاوتة؛ فلكل فكر سياسي خصوصيته، وافكاره، ومبادئه، التي ارتكز عليها في التنظير لمواجهة الاستبداد. ومن ثُم التطبيق العملي لذلك التنظير من خلال تحويل الشرائع الدينية والافكار العلمية الى مبادئ وقيم ترتكز عليها في بناء النظم السياسية لمنع الاستبداد، ومقاومته عند حصوله.

فالدول الغربية استندت في بناء نظمها السياسية على أفكار ومبادئ نشأت من الفكر السياسي الغربي، واختلفت نظمها السياسية كلًا حسب واقعه وظروفه التي نشأ فيها، وبذلك تنوع شكل نظمها، فمنها البرلماني ونموذجه بريطانيا، والرئاسي، ونموذجه الولايات المتحدة الأمريكية، وحكومة الجمعية ونموذجه سويسرا، والشبه رئاسي ونموذجه فرنسا.

أمَّا الدول الاسلامية العربية فقد نقلت هذه المبادئ وطبقتها في عملية بناء نظمها السياسية. ولم تأخذ بالقيم والمبادئ التي نشأت في الاسلام. ومن هذه الدول ليبيا موضوع الدراسة . لذا سيوضح الباحث في مبحث أول أهم النصوص الشرعية التي وردت في القرآن الكريم، والسنة النبوية لمواجهة الاستبداد. وفي المبحث الثاني أهم الوسائل التي من شأنها أن تمنع الاستبداد، ومقاومته عند حصوله،

وللوصول إلى عملية سياسية متكاملة بمبادئها وآلياتها وضماناتها، لمنع الاستبداد والتصدي له، خاصة في ظل الصراع على المناصب السياسية، وسوء استخدامها عند توليها كما هو الحال في ليبيا، ففي هذا الفصل(الثالث) بعنوان دور الشريعة الإسلامية في مواجهة الاستبداد السياسي سيتم في المبحث الاول تناول المبادئ الأساسية التي تواجه الاستبداد، وتمنع حصوله وفق الشريعة الاسلامية من خلال دراسة النصوص الشرعية التي جاءت في القرآن و السنة، ثم في المبحث الثاني سيتم تناول الوسائل التي من شأنها أن تواجه الاستبداد وتمنع حصوله، ووفق ذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وذلك كالتالي:

المبحث الاول: المبادئ الأساسية لمنع الاستبداد في الشريعة الإسلامية.

المبحث الثاني: وسائل منع الاستبداد السياسي في الشريعة الإسلامية.

٣،٢ المبحث الأول: المبادئ الأساسية لمنع الاستبداد في الشريعة الاسلامية

٣،٢،١ تمهيد

لقد عالج الاسلام مسألة احتكار السلطة، والاعتراض عليها عند خروجها عن مقتضياتها الخيرية عن طريق النصوص الشرعية من القران الكريم وسنة النبي مُحَمَّد ﷺ. لذا سيوضح الباحث في مبحث أول أهم النصوص الشرعية التي وردت في القرآن الكريم، والسنة النبوية لمواجهة الاستبداد، وفي المبحث الثاني أهم الوسائل التي من شأنها أن تمنع الاستبداد ومقاومته عند حصوله، وللوصول إلى عملية سياسية متكاملة بمبادئها وآلياتها فمضمون شرعية السلطة في الاسلام تتحدد بالالتزام بأحكام ومبادئ النظام السياسي في الاسلام المتمثلة في الشورى، والعدل، وحق الحرية، و حق المساواة.[٩٠].

٩٠. ثابت، عادل. ٢٠٠٢م. *النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. ص. ٣١٧.

وهذه المبادئ ليست مجرد مبادئ أو قيم إنسانية. كما يعتبرها الكثير من الناس، فهي تعتبر من الركائز التي يقوم عليها النظام السياسي في الإسلام، وسيُعتمد عليها في هذه الدراسة كوسائل لمنع الاستبداد، ومقاومته عند حصوله داخل النظام السياسي؛ ولذلك يجب على الجميع أن يحترمها سواء حكامًا أو محكومين، خاصة فيما يتعلق ببناء النظام السياسي، وممارسات هذا النظام، فعند اعتبار أنَّ هذه المبادئ مجرد قيم إنسانية، وشعائر دينية دون تفعيلها في واقع النظام السياسي. يجعلها في إطار المثالية التي لا يتم احترامها، سواء من الحكام أو المحكومين. وقبل دراسة تلك المبادئ و النصوص الشرعية التي تأمر بها ومن شأنها أن تمنع الاستبداد وفق الشريعة الإسلامية، فتجدر الإشارة إلى أنَّ النظام السياسي في الإسلام والذي استنبط أحكامه، وقيمه من القران الكريم، والسنة ينفرد عن غيره من النظم المعاصرة بعدة خصائص يوجزها الباحث في النقاط التالية:

أولًا: الربانية. وتعني الربانية أن المجتمع الإسلامي هو مجتمع من تصوير شرعية إلهية ثابتة الأصول، وفق نظام متكيف بها محكوم بقيمها.

ثانيًا: الواقعية. تتمثل واقعية الإسلام في مقاومة الاستبداد، ومنع حصوله. حيث يأمر الاسلام في البداية بطاعة القائمين على السلطة من حيث المبدأ، وباعتبار أنَّ ذلك ضرورة تقتضيها قيام المجتمعات واستمرارها، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾[٩١]، وهذه الطاعة مرهونة بالالتزام القائم على السلطة بشريعة الاسلام وكما قال رسول الله ﷺ « لا طاعة في معصية الله إنما الطاعة في المعروف»[٩٢].

٩١. القرآن. النساء ٤: ٥٩.

٩٢. النيسابوري، مسلم بن الحجاج. د.ت. *صحيح مسلم*. تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي. باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية. بيروت: دار إحياء التراث العربي.ج ٣٠ ص. ٢٠٢. رقم الحديث ١٤٦٩.

ثالثًا: الشمولية والعمومية. وتعني شمولية الإسلام أنَّه جمع بين الدنيا والدين، وأنَّه يوازن بين الدنيا والآخرة. وتعني عمومية الإسلام أنَّه من لوازم هذا الشمول أنَّ هذا الدين بأنظمته المتعددة يفي بحاجات البشر المتعددة والمتجددة في شتى مجالات الحياة؛ ولذا فإنَّ الشريعة الإسلامية ما جاءت إلا لتطبيقها في كل زمان ومكان. وهي صالحة لذلك وشاهد ذلك سريان أحكام الشريعة قديمًا في آسيا وأفريقيا و اوربا[٩٣]. وهي بذلك تتجه إلى الإنسان في شتى مجالات حياته وعلى اختلاف الزمان والمكان .

و من هنا يعرض الباحث أهم الوسائل التي من شأنها أن تحد من الاستبداد السياسي، من خلال الإشارة للمبادئ الإسلامية، وما تحتويه من نصوص شرعية، وهذه المبادئ تعتبر من أهم دعائم النظام السياسي في الإسلام، والمتمثلة في ثلاثة مبادئ أو قيم وهي:

١- مبدأ الشورى

٢- مبدأ العدل

٣- احترام الشخصية الفردية والمتمثلة في حقين(حق الحرية وحق المساواة).

٣،٢،٢ المطلب الأول: الشورى

يعتبر مبدأ الشورى من أهم المبادي الأساسية في تنظيم الحكم في الإسلام، ومن ثُم في مقاومة الاستبداد، وتعتبر الشورى من المبادئ المقررة في القرآن الكريم والسنة النبوية. وتكون الشورى فيما لا نص فيه في أي أمر من أمور الحكم.

٩٣. انظر: المراكبي، جمال. ١٤١٤هـ. *الخلافة الإسلامية ونظم الحكم المعاصرة*. ص. ١٥٣.

وفي شأن أدلَّة الشورى ووجوبها فقد وردت في القرآن آية صريحة ذكرت فيها الشورى كأمر واجب. يأمر الله سبحانه وتعالى رسوله ﷺ فيقول له[٩٤]: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾[٩٥]. وفي أية أخرى يمتدح الله سبحانه وتعالى الذين يعملون بقيمة الشورى بقوله ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾[٩٦].وبالإضافة إلى هاتين الآيتين هناك العديد من الآيات التي تدل على قيمة الشورى .أمَّا السنة النبوية فإنَّها زاخرة بالأمثلة العملية لاستشارة رسول الله ﷺ أصحابه فيقول أبو هريرة رضي الله عنه: " ما رأيت أحدًا أكثر مشورة لأصحابه من مُحَمَّد ﷺ "[٩٧]. وأيضًا استشارة الرسول ﷺ لأصحابه في الخروج يوم معركة بدر وكذلك في الخروج أو البقاء يوم أحد. كل هذا بالإضافة إلى ما سبق ذكره من أدلَّة القرآن الكريم يؤدي إلى معنى وجوب الشورى .

وفي نظام الحكم في الإسلام فإنَّ للشورى فائدة عظيمة، ومن أهم فوائد الشورى هي مسألة: تولي الإمامة أي تولي أعلى منصب في الدولة(الحاكم). كما أنَّ للشورى فائدة للحاكم نفسه. ومن يتولون المناصب السياسية معه حيث تتمثل في أنَّ المستشارين يقدمون خبراتهم وتجاربهم التي اكتسبوها خلال السنوات السابقة لبعضهم البعض[٩٨].

وبالنسبة لوظيفة الشورى في مقاومة الاستبداد يمكن تلخيصها في أربعة نقاط رئيسة[٩٩]:

١- إشراك الأمة متمثلة بأهل الحل والعقد في مزاولة السلطة، والتفكير بقضايا الأمة مع الشخص الذي أنابته عنها وهو الحاكم.

---

٩٤. انظر: الدميجي، عبد الله بن عمر.١٩٨٣م. *الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة*. الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع.ص. ٤٢٣.

٩٥. القرآن. آل عمران ٣: ١٥٩.

٩٦. القرآن. الشورى ٤٢: ٣٥.

٩٧. الترمذي، حمد بن عيسى بن سَوْرة. ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م. *سنن الترمذي*. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. باب ما جاء في المشورة. ط. ٢. ج. ٤: ص.٥١.

٩٨. فهمي، مصطفى أبوزيد. ٢٠٠٩م. مبادئ *الأنظمة السياسية – النظام البرلماني والرئاسي- النظام الإسلامي*. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية. ص. ٢٥٨.

٩٩. انظر: الحسيني، حكيم أحمد .٢٠١٩م. *المشاركة السياسية بين الفقه السياسي الإسلامي ومنظور الحكم الرشيد*. ص. ١٢٠.

٢- الحيلولة دون استبداد الحاكم وطغيانه .

٣- تطييب نفوس المحكومين وتأليف قلوبهم بما يجمعها مع الحاكم برباط المودة والتعاون من خلال حلقة الوصل المتمثلة في أهل الحل والعقد الذين اختارتهم الأمة للتشاور مع الحاكم . فمودة الحاكم والتعاون معه ضروري لنجاح الحكم وتقدم الأمة وتجنب الثورات .

٤- تجنب الخطأ في اتخاذ القرارات؛ لأنَّ الأمة باعتبار مجموعها معصومة عن الخطأ. كما هو مقرر في علم الأصول. كما يأتي لاحقًا، بدعوى تمام دلالته على الإجماع الاصطلاحي بعد ثبوته. إن إجماع علمائها على أمر من أمور دينها معصومٌ من الزلل والخطأ[١٠٠]. ففي تفسير لقول الله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾[١٠١]وقوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾[١٠٢]،ففي قوله:﴿ وَأُوْلِي ٱلأمْرِ مِنْكُمْ ﴾ يدل على أن إجماع الأمة حجة. والدليل على ذلك أنَّ الله تعالى أمر بطاعة أولِي الأمر على سبيل الجزم في هذه الآية. ومن أمر الله بطاعته على سبيل الجزم والقطع لا بد وأن يكون معصومًا عن الخطأ[١٠٣]. إذ لو لم يكن معصومًا عن الخطأ، كان بتقدير إقدامه على الخطأ يكون قد أمر الله بمتابعته، فيكون ذلك أمرًا بمتابعة الحاكم.

---

١٠٠. المرجع نفسه. ص. ١٢١.

١٠١. القرآن. النساء.٣:١١٥.

١٠٢. القرآن. النساء.٣:٥٩.

١٠٣. الطبري. ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.*تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل القرآن*. بيروت: مؤسسة الرسالة.ط .١. ج. ٢. ص. ٤٩٢.

وتعتبر الشورى إحدى وسائل هذه المتابعة لتصحيح أخطاء الحاكم [١٠٤].فيتبنى الحاكم الرأي الأمثل، ويصل إلى القرار الأفضل، بعد الجمع بين الخبرة والاستشارة، لذلك استشارة الأمة – متمثلة في أهل الحل والعقد– أمرًا لازمًا للوصول إلى الرأي الصحيح، والقرار الصائب. كما أنَّ طرح الآراء ومناقشتها وبيان وجهة كل رأي ودليله وفائدته ومدى ملائمته للواقع، يُظهر الصواب، فيتبنى الحاكم الرأي الأمثل. ويصل إلى القرار الأفضل، بعد الجمع بين الخبرة والاستشارة، فالشورى تؤدي إلى مشاركة المحكومين مع الحاكم في مناقشة أمور الدولة، وتبادل وجهات النظر بغية الوصول إلى تحقيق الصالح العام. الذي يُعتبر هدف الجميع[١٠٥]. بالإضافة إلى إشراك الآخرين في تحمل التبعة، فتنجو الأمة من الاستبداد، وتبعة الخنوع لرأي الفرد الواحد، أو جماعة تناصر هذا الفرد؛ من أجل تحقيق مصالحها، وبالتالي تسلك بالإمة إلى طريق الاستبداد والفساد[١٠٦].

٥- إن الإلزام يعتبر ضمانة تَحول دون استبداد الحكام وطغيانهم في النظم السياسية المعاصرة، بينما الضمانة في الإسلام هي الوازع الديني خصوصًا في بداية الإسلام. لذا فالإسلام لا يحول حين تتغير ظروف البيئة دون وضع نظام يكون بمقتضاه رأي أهل الشورى ملزمًا للحكام في نطاق دائرة معينة من المسائل كما هو في شأن الهيئات النيابية في النظم السياسية المعاصرة[١٠٧].

---

١٠٤. انظر: الحسيني، حكيم أحمد .٢٠١٩م. *المشاركة السياسية بين الفقه السياسي الإسلامي ومنظور الحكم الرشيد*. ص. ١٢٠.

١٠٥. انظر: المرجع نفسه. ص. ١٢٢.

١٠٦. انظر: جراب، أنس عزالدين. ٢٠١٣م. *الإصلاح والتغيير السياسي في ضوء نظام الحكم في الإسلام دراسة فقهية مقارنة*. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع. ط. ١. ص .٧١.

١٠٧. المرجع نفسه. ص. ٨٤ .

٣،٢،٣ المطلب الثاني: العدل

تأتي قيمة العدل في نظام الحكم في الإسلام كقيمة من قيمه العليا. كما أنَّ العدل جاء في القرآن مجملًا شاملًا لشؤون الحياة[١٠٨].﴿ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[١٠٩].فهذه الآية تحض على العدل وتأمر به مجملًا شاملًا للشؤون كلها، أمَّا بصدد كونه أمرًا مفصلًا خاصًا بأمور الحكم فتأتي الآية ﴿ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً ﴾[١١٠].وهذه الآية تدل على أنَّ العدل أمر واجب على الحكام تجاه المحكومين[١١١].كما أنَّ العدل أمر واجب على المحكومين. في قوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لِلّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ ﴾[١١٢]، والقسط في الآية يعني: العدل.

ولقد بين الرسول ﷺ فوز ونجاة الحاكم العادل فأخبر في الحديث أنَّ أول السبعة الذين يظلهم الله يوم القيامة تحت ظله منهم الإمام العادل ويقول الرسول ﷺ وهو يوجه حديثه للمحكومين «إنَّ لهم أي للأئمة عليكم حقًا ولكم عليه حقًا مثل ذلك إن ما إن استرحموا رحموا وإن عاهدوا وفوا وإن حكموا عدلوا، فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»[١١٣].

لقد اعتمد الإسلام على وسيلتين كأساس لسياسة الحكم: التشريع والتوجيه في تحقيق العدالة الكبرى في كل جانب من جوانب الحياة، فسياسة الحكم هي المنوط بها في النهاية تنفيذ التشريع، وتعهد

---

١٠٨. ثابت، عادل.٢٠٠٢م. النظم *السياسية دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. ص ٣٣٤.

١٠٩. القرآن. النحل ١٦:٩٠.

١١٠. القرآن. النساء ٣: ٥٨.

١١١. بسيوني، حسن السيد. ١٩٨٥م. *الدولة ونظام الحكم في الإسلام*. القاهرة: عالم الكتب. ط. ١. ص٨٦.

١١٢. القرآن. النساء ٣: ١٣٥.

١١٣. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب .١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م. *سنن النسائي*. بيروت: مؤسسة الرسالة. ج. ٥:ص.٤٠٥.رقم الحديث٥٩٠٩.

المجتمع من كل جوانبه وتحقيق العدالة[١١٤].ولذلك تقوم سياسة الحكم في الإسلام على أساس من العدل من الحكام والطاعة من المحكومين، وتجد في ذلك قول الرسول ﷺ «إنَّ أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأقربهم منه مجلسًا إمامًا عادلًا، وإنَّ أبغض الناس إلى الله يوم القيامة وأشدهم عذاباً إمامًا جائرًا»[١١٥].

وبوجود العدل كما هو مقرر في الإسلام يستطيع الناس معارضة الحاكم المستبد؛ لأنَّهم يعلمون أنَّ هناك عدلًا يجعلهم وحاكمهم أمام القانون متساوون، بل يجعلهم في المقام الأعلى في مواجهته، ما وجدت لهم حجة، وقام لهم برهان. والاستبداد عكس العدل؛ لأنه عين الظلم فعلى الحاكم أن يكون عادلًا ولا يكون العادل مستبدًا ولا المستبد عادلًا قال الله تعالى:﴿ يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾[١١٦]، يا داوود إنا استخلفناك في الأرض وملَّكناك فيها، فاحكم بين الناس بالعدل والإنصاف، ولا تتبع الهوى في الأحكام، فيُضلك ذلك عن دين الله وشرعه، إنَّ الذين يَضِلُّون عن سبيل الله لهم عذاب أليم في النار؛ بغفلتهم عن يوم الجزاء والحساب. وفي هذا توصية لولاة الأمر أن يحكموا بالحق المنزل من الله تبارك وتعالى، ولا يعدلوا عنه، فيضلوا عن سبيله. والعدل: هو أقوى ضمان لمقاومة الاستبداد وحماية الحقوق والحريات؛ لأنه بالعدل يحصن الحقوق ويحافظ على الحريات ويحمي ممارستها من أي زلل. وهذا يتفق مع ما جاء به الإسلام من إعلاء قيمة العدل ليكون العدل أهم وسيلة لمقاومة الاستبداد في المجتمع الإسلامي[١١٧].

---

١١٤. عبد الفتاح، إسماعيل. ٢٠٠١م.*القيم السياسية في الإسلام*. القاهرة: الدار الثقافية للنشر.ط. ١. ص٧٤.

١١٥. الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى. ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م. *سنن الترمذي*. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .باب ما جاء في الإمام العادل.ط.٢. ج. ٣. ص. ٦٠٩. رقم الحديث ١٣٢٩.

١١٦. القرآن. ص ٣٨ :٢٥.

١١٧. عبد الفتاح، إسماعيل. ٢٠٠١م. *القيم السياسية في الإسلام*. ص. ٧٤.

ومجمل الحديث بشأن قيمة أو مبدأ العدل في مواجهة الاستبداد، أنَّ العدل يشكل ضمانة فعَّالة لعدم خروج القائم على السلطة السياسية في الدولة المسلمة عن شرعيته التي منحها له الشعب.

٣،٢،٤ المطلب الثالث: احترام الشخصية الفردية (حق الحرية وحق المساواة)

لقد أقرَّ الإسلام احترام الشخصية الفردية، بوصفها قيمة إنسانية، وتأكيدًا لاحترام الشخصية الفردية قرر الإسلام للأفراد حقوقًا وحرياتٍ في مواجهة السلطة السياسية الحاكمة، وعلى رأس تلك الحقوق: الحرية والمساواة. لذلك سيتطرق الباحث لحقي الحرية والمساواة اللذين يمثلان معًا قيمة سياسية عليا في مواجهة الاستبداد .

٣،٢،٤،١ الفرع الأول: حق الحرية

وهو حق أساسي له الصدارة بالنسبة لغيره من الحقوق، وهذا ما عبَّر عنه عمر بن الخطاب ﷺ منذ أربعة عشر قرنًا من الزمان بقوله (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا.) وتأتي الحرية الشخصية كأول مظهر من مظاهر الحرية، وتعني: أن يكون الشخص قادرًا على التصرف في شؤون نفسه آمنًا من الاعتداء عليه في نفس أو عرض أو مال أو مأوى، على ألَّا يكون في تصرفه عدوان على غيره[١١٨]. ولا تتحقق الحرية الشخصية، إلَّا بتحقق عدة حريات وهي: الحرية الفكرية، والحرية المدنية، والحرية السياسية ،بمعنى أنه حين يأمنُ الفرد على هذه الحريات يكون ذلك تأمينًا لحريته الشخصية. وتأتي الحرية السياسية في مقدمة تلك الحريات والتي تهمنا في إطار هذه الدراسة[١١٩].

١١٨. الخياط، عبد العزيز عزت .٢٠١٢م. *النظام السياسي في الإسلام – النظرية السياسية نظام الحكم*. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر.ط.٢. ص .٥٨.

١١٩. انظر: المرجع نفسه. ص. ٣٦٢.

الحرية السياسية: تعلو الحرية السياسية بمرتبة عن تلك الحريات السالف ذكرها بتحقيقها تتحقق الحرية الشخصية، وتعني الحرية السياسية: حق كل إنسان ولاية الوظائف العامة مادام أهلًا لها. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى حقه في إبداء رأيه في سير الأمور العامة لمجتمعه[١٢٠].

فحق الفرد في تولي الوظائف العامة مادام الفرد أهلًا لها، فإنَّ هذا الحق يكون للجميع بحسب الأهلية والكفاءة بما في ذلك رئاسة الدولة، أمَّا من حيث حق كل إنسان في إبداء رأيه في سير الأمور العامة لمجتمعه، هو ما يعبر عنه "بحرية الرأي ". وهذه الحرية التي كفلها الإسلام محددة بضوابط وقيود الشريعة التي أقرتها في القرآن والسنة النبوية متمثلة في ضوابط وقيود وذلك كالتالي[١٢١]:

أولًا: الضوابط. أولها التزام الأدب و الاحترام في المناقشة، وفي إبداء الرأي . ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلاً لَّيِّناً لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[١٢٢]،وفي آية أخرى تدل على مخاطبة الناس بالأسلوب المناسب لهم، وتقديم النصح لهم، والمجادلة بأحسن الطرق مع الرفق واللين فيخاطب الله نبيه في قوله تعالى : ﴿ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾[١٢٣].

وثانيها ضوابط البُعد عن المراء والمجادلة لما يؤديان إلى الفُرقة والبغضاء قال رسول الله ﷺ « أنا زعيم ببيت في ربَض الجنة لمن ترك المراء وإن كان محقًّا، وببيت في وسط الجنة لمن ترك الكذب وإن كان مازحًا، وببيت في أعلى الجنة لمن حسن خلقه»[١٢٤].

---

١٢٠. الغزالي، مُحَمَّد. د .ت. *حقوق الإنسان*. القاهرة: دار الكتب الإسلامية. ص ٥٩.

١٢١. الخياط، عبد العزيز عزت.٢٠١٢م. *النظام السياسي في الإسلام – النظرية السياسية نظام الحكم*. ص. ٦٠.

١٢٢. القرآن. طه ٢٠:٤٣.

١٢٣. القرآن. النحل١٦: ١٢٥.

١٢٤. أبو داود، سليمان بن الأشعث ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م. *سنن أبي داود* .د.م. دار الرسالة العالمية .باب ما جاء في حسن الخلق .ط. ١. ج. ٧:ص.١٧٨.رقم الحديث٤٨٠٠.

ثانيًا: القيود. فأولها: لا يجوز أن تؤدي حرية الرأي إلى الفتنة والفرقة بين الناس. وثانيها: لا يجوز أن تؤدي حرية الرأي إلى تناول الناس بالفحشاء، قال تعالى: ﴿ لاَّ يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ وَكَانَ اللهُ سَمِيعاً عَلِيماً﴾[١٢٥].وهكذا فإنَّ الإسلام رغم مطالبته للفرد أن يبدي رأيه، إلَّا أنَّه لم يترك هذا الأمر دون ضوابط وقيود، وهناك تقديران متباينان حول كيفية التنفيذ العملي لذلك:

١-رأي عام لأولي الحل والعقد وأهل الرأي من علماء الأمة. وهو ما يعُرف في أصول التشريع (بالإجماع) .وهذا يرجع إليه في التشريع فيما لا نص فيه من القرآن والسنة، وهو مصدر من مصادر الأدلة الإسلامية[١٢٦].

٢-رأي عام التعبير فيه من حق كل فرد مهما اختلفت سعة معرفته[١٢٧]. فإنَّ الإسلام حرر الإنسان من القيود، ومنحه الحريات، وعلى قمتها الحرية السياسة، التي من خلالها يستطيع الفرد والجماعة مقاومة الاستبداد عند حصوله داخل المجتمع، وتبعًا لذلك تأتي قيمة الحرية في معارضة السلطة الحاكمة، ومقاومة استبدادها من كونها حقًّا إنسانيًا لترتقي إلى أنَّها حق واجب، يؤثم في تقصيرها سواء كانت فردية فقد قال رسول الله ﷺ :«سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله»[١٢٨]. أو من خلال جماعة في قول الرسول صلى الله

---

١٢٥. القرآن. النساء ٣: ١٤٨.

١٢٦. الدميجي، عبد الله بن عمر.١٩٨٣م .*الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة*. الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع .ص١٧٣-١٧٨.

١٢٧. ثابت، عادل. ٢٠٠٢م. *النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. ص. ٣٧٤.

١٢٨. النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم .١٤١١هـ - ١٩٩٠م. *المستدرك على الصحيحين*. بيروت: دار الكتب العلمية. باب ذكر إسلام حمزة بن عبد المطلب.ط.١. ج. ٣. ص. ٢١٥. رقم الحديث ٤٨٨٤.

عليه وسلم:« إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه. _أي: لم يمنعوه من ظلمه_، أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه»[١٢٩].

٣،٢،٤،٢ الفرع الثاني: حق المساواة

يأتي حق المساواة إلى جانب حق الحرية؛ ليشكلا ضمانًا في منع ومقاومة استبداد السلطة، وتتعدد أوجه المساواة في الحياة اليومية، ويرى فقهاء القانون الوضعي أنَّ المساواة تتضمن عدة أمور، وسيركز البحث على المساواة بين الحكام والمحكومين ودور هذه القيمة في الحد من الاستبداد. كما جاءت في نصوص الشريعة الإسلامية في القرآن والسنة النبوية، وسيرة الصحابة. والعلماء، عند بحثهم عن حجية مبدأ المساواة يستدلون على ذلك من القرآن الكريم [١٣٠].بقوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[١٣١]. أمَّا من السنة النبوية، فحديث رسول الله عن المرأة التي سرقت، عن عائشة زوج النبي ﷺ: أنَّ قريشًا أهمَّهم شأن المرأة التي سَرقت في عهد النبي ﷺ في غزوة الفتح، فقالوا: من يكلِّم فيها رسول الله ﷺ؟. فقالوا: ومن يجترئ عليه إلَّا أسامة بن زيد حبُّ رسول الله ﷺ. فأتى بها رسول الله ﷺ، فكلمه فيها أسامة بن زيد، فردَّ عليه رسول الله ﷺ، فقال: "أتشفع في حدٍّ من حدود الله". فلما كان العشي قام رسول الله ﷺ فاختطب بالناس، و قال «إنما أهلك الذين من قبلكم أنَّهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وإني-والذي نفسي بيده- لو أنَّ فاطمة بنت مُحَمَّد سرقت لقطعت

١٢٩. الترمذي، أبو عيسى مُحَمَّد .١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م. *سنن الترمذي*. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. باب ما جاء في نزول العذاب اذا لم يغير. ج. ٤. ص٤٦٧. رقم الحديث٢١٦٨.

١٣٠. البياتي، منير أحمد. ٢٠١٣م. *النظام السياسي الإسلامي – مقارنة بالدولة القانونية دراسة دستورية شرعية وقانونية مقارنة*. ص. ١٤٨.

١٣١. القرآن. الحجرات ٤٩ :١٣.

يدها»[١٣٢].وهذا الحديث فيه دلالة واضحة على أنَّ الإسلام حث، وشدد على المساواة بين الجميع. ومن تطبيقات المساواة في عهد الصحابة أن ابن والي مصر عمرو بن العاص لطم قبطيًا؛ لأنهَّ سابقه أن يتم الخيل، فشكاه إلى الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ فأرسل الخليفة إلى عمرو بن العاص وابنه وإلى القبطي، وقال له : أهذا الذي ضربك؟ قال: نعم، قال: أضربه فأخذ يضربه فقال له عمر زد ابن الأكرمين، ثم قال لعمرو بن العاص قولته المشهورة" متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا"[١٣٣]. وهذا حدث من أحداث كثيرة دلت على أن التاريخ الإسلامي حفظ حق المساواة بين الحكام والرعية، و من ثم كانت المساواة أحد الوسائل التي ساهمت في كف الحاكم ومقاومته عند استبداده بالرعية.

٣،٣ المبحث الثاني: وسائل منع الاستبداد في الشريعة الاسلامية

٣،٣،١ المطلب الأول: وسائل منع الاستبداد المتعلقة بالحاكم

يعتبر تولي منصب الحاكم في الفكر السياسي الإسلامي وسيلة لا غاية. فهو وسيلة فاعلة لغرض تحقيق المقصد النهائي للنظام السياسي في الإسلام. وهو إقامة الدين وتحقيق مصالح المحكومين، وذلك على اعتبار أن مقاصد الشريعة الإسلامية هي المعاني المبينة في الأحكام الشرعية والمترتبة عليها، سواء كانت تلك المعاني جزئية أو كلية، وبالتالي هي تجتمع ضمن هدف واحد، هو تقرير عبودية الله وتحقيق مصلحة الإنسان في الدنيا[١٣٤].

---

١٣٢. الالباني، أبو عبد الرحمن مُحَّد ناصر الدين. د.ت. *صحيح الجامع الصغير وزياداته*.د.م :المكتب الإسلامي. باب ما جاء في إقامة الحد. ج. ١. ص. ٤٦٤. رقم الحديث ٢٣٨٤.

١٣٣. البياتي، منير أحمد. ٢٠١٣م. *النظام السياسي الإسلامي – مقارنة بالدولة القانونية دراسة دستورية شرعية وقانونية مقارنة*. ص. ١٥١.

١٣٤. انظر: السهيلي، إسماعيل علي عبد الله.٢٠٠٠. *الحاكم المستبد في الفكر السياسي الاسلامي دراسة في وسائل منع الاستبداد* (رسالة ماجستير) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة صنعاء. ص. ٨.

ونظرًا لأنَّ الحاكم لا يُنصّب لذاته بل للقيام بمقاصد الإمامة وفق الشريعة الإسلامية؛ لذلك فقد بينت الشريعة الإسلامية مقاصد تولي هذا المنصب، وأهمها هي: إقامة الدين وتحقيق مصالح المحكومين، كما قدمت الشريعة الوسائل التي تقيد الحاكم في حالة عدم تحقيقه للمقصد النهائي للشريعة.

وفي ذات الوقت جاءت الشريعة بالوسائل التي تواجه الاستبداد في حالة حصوله من الحاكم أو أعوانه. ومن ناحية أخرى فإن الشعب هو مصدر السلطة السياسية التي يتم منحها للحاكم، فمنحت الشريعة الإسلامية للإفراد حق مقاومة السلطة السياسية في حالة خروجها عن أحكام الشريعة واستبدادها بالمحكومين[١٣٥]. فوضحت الشريعة أنَّ الحاكم هو أحد أفراد الأمة، ويتولى هذا المنصب متى توفرت فيه الشروط التي أقرتها الشريعة لتولي مقاليد الحكم، وفق مبادئ ومقاصد يجب الالتزام بها، عند تسيير وإدارة شؤون الحكم، إلَّا أنَّ الحاكم قد يخرج عن هذه الشروط مما يؤدي إلى الاستبداد السياسي، فالاستبداد السياسي هو تصرف من الحاكم وأعوانه، وفق أهوائهم ونزواتهم بمصائر الناس، حيث لا تُراعى كرامة الإنسان، أو حرمة الدين[١٣٦]. وشروط الإمامة في عصرنا يجب أن يتم تحديدها في ضوء ظروف العصر الحاضر، وإلَّا كانت صعبة التحقيق "والقاعدة العامة في الشروط أن تكون على نحو يحقق حكم مشروطاتها، ولذا كان الشرط المنافي لحكمة المشروط ساقط الاعتبار"[١٣٧]. أي أنَّه يجب أن تلتزم الدولة المسلمة بهذه الغاية؛ لأنَّها مبرر وجودها، وسر تميزها عن غيرها من الدول؛ ولذلك قرر الفقهاء المسلمون عند وصفهم لنظام الحكومة الإسلامية أنَّها خلافة عن الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا[١٣٨].وقد تخرج هذه الحكومة عن مقتضياتها الخيرية مماً يؤدي بها إلى الاستبداد؛ لذلك سيقوم الباحث بدراسة

---

١٣٥. انظر: العوا، محمد سليم. ٢٠٠٦م. *في النظام السياسي للدولة الإسلامية*. القاهرة: دار الشروق. ط. ١. ص. ١٢٦-١٢٧.

١٣٦. انظر: علي، عبد الرضا. ١٤٢٠ هـ." الاستبداد السياسي والديني". *مجلة النبأ*. عدد (٣٦). السنة الخامسة https://annabaa.org/nba٣٦/estibdad.htm/ التصفح في: ١٩ اغسطس٢٠١٩م.

١٣٧. ابوزيد، حبيبة. ١٩٧١.*الاجتهاد الفقهي المعاصر في السياسة الشرعية* .بيروت: دار الكتب العلمية. ص ٢٨٥.

١٣٨. انظر: العوا، محمد سليم. ٢٠٠٦م. *في النظام السياسي للدولة الإسلامية*. ص. ١٢٨.

الشروط التي من شأنها أن تكون وسيلة وقاية تجعل الحاكم باعتباره يمثل أعلى سلطة في تلك الحكومة تحت المراقبة وتمنعه من الانحراف إلى الاستبداد.

وفقًا لذلك سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين كالتالي:

الفرع الأول: شروط تولية الحاكم، ثم الفرع الثاني: مشروعية طلب الحكم.

٣،٣،١،١ الفرع الأول: شروط تولية الحاكم

يلاحظ من خلال أراء العلماء و الفقهاء أن شروط الإمامة تكررت عندهم بصيغ متفاوتة، ولعل الشرط الوحيد الذي يعتمد مباشرة على النص المنقول هو شرط القرشية «الأئمة من قريش، مما استرحموا رحموا، وما عاهدوا وفوا »[١٣٩]. فهذا الشرط الذي أصبح أحد الشروط اللازمة للإمامة وفق ما تناوله العديد من البحاث الذين كتبوا في هذا المجال، وبعضهم استند في كتاباته على أراء بعض العلماء الذين أشاروا إلى هذا الشرط، ولكن يرى الباحث أنَّ إخراج هذا الشرط خاصة في هذه الدراسة من الشروط الواجب توفرها في الحاكم أقرب إلى مقاصد الشريعة الإسلامية ومبادئها، في أمر تولية منصب الحاكم وذلك لسببين:

أولها: أن هناك خلاف بين الفقهاء في بيان العلة المستنبطة من اشتراط القرشية. فهناك من لا يرى بوجود علة معقولة كالجويني حيث قال " ولسنا نعقل احتياج الإمامة في وصفها للنسب"، ولكن خصص الله هذا المنصب بأهل بيت النبي، فكان فضل الله يؤتيه من يشاء[١٤٠]. في حين أن البعض قد أخذ منحى آخر. فابن خلدون مثلًا يرى أن سبب اشتراطها لقوة قريش ومكانتها عند العرب، ورفع الخلاف والفرقة

---

١٣٩. البغدادي، عبيد الله بن عبد الرحمن. ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م. *حديث الزهري*. الرياض: أضواء السلف. باب الأئمة من قريش، مما استرحموا رحموا. ج. ١:ص. ٣٤٩. رقم الحديث٣٣١.

١٤٠. الجويني، أبو المعالي .٢٠٠٧م.*غياث الأمم في ثيات الظلم* .(تحقيق).حلمي ،مصطفى و عبد المنعم فؤاد.الإسكندرية:دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع. ص. ٦٤

بينهم، بحيث لو جعل الأمر في غيرهم آنذاك لوقعت الفرقة والاختلاف بين المسلمين[١٤١]؛ ولهذا فلابد للقائم بأمر المسلمين أن يكون من قوم أولي عصبة قوية غالبة على من معها[١٤٢].ومع احترامي لرأي جمهور العلماء، ومن تناول هذا الشرط في كتاباته، فإن رأي الباحث يوافق رأي القائلين بعدم اعتبار النسب القرشي شرطًا لصحة عقد الإمامة في وقتنا الحاضر. نظرا لما استندوا إليه، والمتمثل في أن اشتراط القرشية له علة معينة كما أشار إليها ابن خلدون، وهي القوة والغلبة والنفوذ وهذا الشرط لا يشترط في العصر الحديث؛ لأنَّه كان ذا وظيفة مرحلية في ما مضى. كما أنَّ الأحكام يجب أن ترد إلى عللها وقد زال في عصرنا ما كان لقريش من عصبية ونفوذ، فلا معنى لاشتراط هذا الشرط إذا زالت علته[١٤٣]. فمع غياب الوجود الفعلي للوحدة السياسية للأمة الاسلامية كليًا في النصف الأول من القرن الهجري الماضي، ومطلع القرن الميلادي الماضي؛ فشرط القرشية قد يصلح في بداية العصور الأولى من الإسلام، لكنه لا يمكن اعتماده الآن مع تفكك الدولة الإسلامية إلى دويلات يصعب فيها تحقيق هذا الشرط وقد يكون إثبات هذا النسب فيها أمرًا يصعب تحقيقه[١٤٤].

ثانيها: هو تعارض الحديث مع مبدأ إسلامي أساسي. يفيد بأن التفاضل بين الناس لا يقوم على أساس النسب، بل على أساس الالتزام بغايات ومقاصد الشريعة الإسلامية[١٤٥]. قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ

---

١٤١. فاروق، نبهان مُحَمَّد. ١٩٩٨م.الفكر الخلدوني من خلال المقدمة.بيروت: الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.ط.١. ص. ٤٠٣.

١٤٢. انظر: جراب، أنس عزالدين. ٢٠١٣. *الإصلاح والتغيير السياسي في ضوء نظام الحكم في الإسلام – دراسة فقهية مقارنة*. ص. ١٠٨.

١٤٣. انظر: عبدالله. ص. ١١٠.

١٤٤. انظر: لؤي، صافي .١٤١٦هـ-١٩٩٦م. *العقيدة والسياسة – معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية*. فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. ط. ١. ص. ٢٢٤.

١٤٥. انظر: المرجع نفسه. ص. ٢٢٥.

عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾[١٤٦].عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «قد أذهب الله عنكم عبية الجاهلية وفخرها بالآباء، مؤمن تقي، وفاجر شقي، والناس بنو آدم وآدم من تراب»[١٤٧].

وإذ أخذ الأنصار بهذا الشرط من بداية مفاوضات اجتماع يوم السقيفة لم يكون هناك خلاف بين المهاجرين والانصار حول الخلافة. وتم حسم الأمر من البداية[١٤٨]، والله أعلم .وإذا كان مراعاة نسبه ﷺ هو السبب في اختيار الحاكم من قريش لكانت البيعة إلى أقرب الناس نسبًا إلى النبي ﷺ مثل العباس بن عبد المطلب، وعلي بن أبي طالب ﷺ جميعًا.

وعليه فإنَّ شرط القرشية الذي أثير يوم اجتماع السقيفة كان يستنبط من ذلك أن المهاجرين من قريش كانت لهم أقدمية الصحبة والتضحية من أجل الإسلام، في أصعب الظروف التي كان يعانيها، وبهذا تم التعبير عن جدارة المهاجرين، و أحقيتهم بقيادة الدولة الوليدة[١٤٩].ولم يدل أي حديث على أن يكون للنسب فيه مصلحة شخصية أو فائدة دينية أو آخروية للمسلم عدا الحديث الذي دل على فائدة النسب لغرض صلة الأرحام قال ﷺ «تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم، فإن صلة الرحم محبة في الأهل، مثراة في المال، منسأة في الأثر»[١٥٠].

ونظرًا لطبيعة و مقتضيات مكان الدراسة يرى الباحث أن شرط القرشية لن يتم اعتماده في هذه الدراسة، سواء من الشروط التي لا تتم الإمامة إلا بها، أو الشروط التي يتم من خلالها منع الاستبداد كما سيأتي ذلك بالتفصيل.

---

١٤٦. القرآن. الحجرات٤٩:١٣.

١٤٧. الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى. ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م. *سنن الترمذي*. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. باب التفاخر بالأحساب. ط. ٢. ج. ٥. ص. ٧٣٥. رقم الحديث ٣٩٥٦.

١٤٨. بسيوني، حسن السيد.١٤٤٠هـ-١٩٨٥م. *الدولة ونظام الحكم في الإسلام*. القاهرة: عالم الكتب. ط. ١. ص. ١٦٨.

١٤٩. المرجع نفسه. ص. ١٦٩.

١٥٠. الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى. ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م. *سنن الترمذي*. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. باب ما جاء في تعليم النسب. ط. ٢. ج. ص. ٣٥١. رقم الحديث ١٩٧٩.

حيث سيتم في هذه الدراسة التركيز على الشروط التي نص عليها الفقهاء، والتي من شأنها أن تمنع الحاكم من الاستبداد، باعتباره أسمى المناصب السياسية في الدولة المسلمة، حيث أهتم بها العديد من الفقهاء، وحرصوا على الاعتناء بها، حفاظًا على المقاصد السامية للنظام السياسي في الاسلام وهي : إقامة الدين وتحقيق مصالح المحكومين، و هذه الشروط غير مختلف فيها من الفقهاء في مصنفاتهم[١٥١]، فسيقوم الباحث بالإشارة إليها بشيء من التفصيل، باعتبار أنَّها محل اتفاق بين الفقهاء، ويحصل بها منع الاستبداد. أمَّا الشروط التي لا تتم الإمامة بدونها فسيتم الاشارة إليها فقط دون الخوض في تفاصيلها، لذلك سيتم تقسيم هذه الشروط إلى قسمين كالتالي:

أولًا : الشروط التي لا تتم الإمامة إلَّا بها. اشترط الفقهاء في الحاكم جملة من الشروط بعضها يرجع إلى النص(القرآن الكريم والسنة النبوية)، وبعضها الآخر لا يتم المقصود من الإمامة إلَّا به ،وهذه الشروط قد اتفق الفقهاء المسلمون، ويرون أنَّه لا تحصل إمامة إلَّا بها، وتتمثل هذه الشروط في الآتي:

١- الاسلام: هذا الشرط من أحكام الإمامة بالضرورة؛ فالإسلام هو الأصل، فلا تنعقد الإمامة لكافر، ويجب عزله إذا طرأ عليه الكفر عند توليه المنصب، وهذا متفق عليه بين الفقهاء، والأصل في هذا الشرط النص والإجماع[١٥٢]، ففي القرآن قال تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً ﴾[١٥٣]، فهذه الآية دليل واضح على أن يكون ولي الأمر من المؤمنين؛ لأنَّ الآية تتوجه بالخطاب في البداية للمؤمنين؛ فلا يصح أن يتولى أمر المؤمنين إلَّا من كان مؤمنًا بأحكام الإسلام، معتقدًا عقيدته، ليتم فيه الإخلاص في

١٥١. انظر: شعبان، رضا.٢٠١٨."تولية رئيس الدولة في الفقه السياسي عند المسلمين". *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*. الجزائر: جامعة باتنة الجزائرية. عدد (٩). ص. ٥٠.

١٥٢. انظر: المرجع نفسه. ص٢٣..

١٥٣. القرآن. النساء ٤:٥٨.

الحكم، والفهم في التطبيق[١٥٤].أمَّا عن الإجماع فقد اتفق العلماء أنَّه لا تنعقد الإمامة لغير المؤمن، ولو طرأ عليه الكفر بعد توليه المنصب فيجب عزله[١٥٥].

٢- التكليف والذكورة :ويُقصد بالتكليف البلوغ والعقل، حيث لا يجوز أن يتولى منصب الحاكم صغيرًا، أو مجنونا، والدليل على ذلك أن عن علي بن أبي طالب ﷺ قال سمعت النبي ﷺ يقول: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يشب، وعن المعتوه حتى يعقل »[١٥٦]،فكيف يتولى شخص أمر المسلمين وهو لا يملك الولاية على نفسه؛ لذلك لا يجوز في الشرع أن يتولى أمر المسلمين من لا يملك الولاية على نفسه.

أمَّا الذكورة فقد أتفق الفقهاء على أن الذكورة شرط أساسي لتولي منصب الحاكم باعتباره أهم المناصب في الدولة المسلمة، وقد أتفقوا على أنَّ ولاية المرأة لا تصلح وقد استندوا في قولهم هذا على حديث أبي بكرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»، وباعتبار أن منصب الحاكم هو أهم منصب يتم تولي فيه أمر المسلمين وفق ذلك، لا يصلح تولية المرأة. كما جاء في الحديث السابق.

غير أنَّ بعض العلماء رأى أنَّه يجوز للمرأة أن تتولى الحكم وأقاموا الحجة في ذلك على أنَّ هذا الحديث جاء في حالة خاصة، وهي تولي ابنة كسرى الملك، ولم يأخذوا بعموم لفظ الحديث[١٥٧].

٣- الحرية وسلامة الحواس: فقد انعقد الإجماع على من يتولى منصب الحاكم يكون حرًا، فلا يصح تولية العبد على الحر لما في ذلك من نقص يمنع انعقاد ولايته على غيره. وهذا متفق عليه[١٥٨].وكذلك

---

١٥٤. انظر: الخياط، عبد العزيز عزت.٢٠١٢. *النظام السياسي في الإسلام – النظرية السياسية نظام الحكم*. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر.ط.٢. ص .١٥٩.

١٥٥. انظر: الصاوي، صلاح. د.ت. *الوجيز في فقه الخلافة*. ص. ٢٣.

١٥٦. الترمذي، مُحَّد بن عيسى .١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م. *سنن الترمذي*. مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي باب "ما جاء في من لا يجب عليه الحد". ط. ٢. ج. ٤. ص. ٣٢. رقم الحديث ١٤٢٣.

١٥٧. الخياط، عبد العزيز عزت. ٢٠١٢. *النظام السياسي في الإسلام – النظرية السياسية نظام الحكم*.ط.٢. ص. ١٥٩.

١٥٨. انظر: السهيلي، اسماعيل. ٢٠٠٤. *الحاكم المستبد في الفكر السياسي الاسلامي دراسة في وسائل منع الاستبداد*. ص. ٥٨.

يشترط أن يكون الحاكم سليم الحواس ومنها البصر والسمع والنطق، فالأعمى والأخرس والأصم لا تصلح ولايتهم[١٥٩].

٤- الكفاية: ويقصد بها قدرة الحاكم على قيادة الدولة وتوجيه الناس، وتحمل تبعات الحكم ومسؤوليته، والتمكن من إدارة الدولة وحماية حدودها من التدخلات الخارجية، وأداء واجبه نحو تحقيق المقصد النهائي للنظام السياسي في الإسلام، وهو إقامة الدين وتحقيق مصالح المحكومين[١٦٠].

ثانيًا: الشروط الواجب توفرها في الحاكم ومن شأنها أن تمنع الاستبداد.

١- العدالة: يقصد بها أن يكون الحاكم من ذوي الاستقامة في السيرة، ويُشهد له الناس بسيرته الحسنة، وأن يكون بعيدًا عن الأفعال الموجبة للفسق، والحاكم العادل: يعني في حكم الله، وفي الحكم بين عباد الله، بحيث يسعى في تنفيذ حكم الله عز وجل في رعيته، وفي الحكم بين عباد الله، بحيث لا يفضل أحدًا على أحدٍ لقرابة، أو جاه أو غنى أو غير ذلك، فأحب الخلق إلى الله هو الإمام العادل؛ لأنَّ الحاكم بصلاحه تصلح الرعية، وبفساده فساد الرعية غالبًا[١٦١].ويأمرنا الله في القرآن بالعدل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً ﴾[١٦٢].

٢- ويمدح الرسول ﷺ الإمام العادل، فعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ «سبعة يظلهم الله في ظله، يوم لاظل إلَّا ظله: إمام عادل، وشاب نشأ في عبادة ربه، ورجل قلبه معلق في المساجد، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجل طلبته امرأة ذات منصب وجمال، فقال: إني أخاف

---

١٥٩. انظر: حسن، بيدر محمَّد. ٢٠١٩. *البعد المصلحي في نظم وآليات وضمانات اختيار رئيس الدولة- دراسة تأصيلية تحليلية*. عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع. ص. ٥٧.

١٦٠. الخياط، عبد العزيز عزت. ٢٠١٢م. *النظام السياسي في الإسلام – النظرية السياسية نظام الحكم*.ط. ٢. ص. ١٦١.

١٦١. انظر: ابن تيمية، تقي الدين أحمد. ٢٠١٢م.*شرح السياسة الشرعية*. القاهرة: دار ابن الجوزي. ط. ١. ص. ٣٨.

١٦٢. القرآن. النسا ء٤:٥٨.

الله، ورجل تصدق، أخفى حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه»[١٦٣]. فكان أول السبعة الذين يظلهم الله تحت ظله هو الإمام العادل، والبداءة بالشيء دليل على أهميته، وأنَّه أعظم مما بعده، وهذا دليل على بيان أهمية عدل الإمام. وقال أيضًا ﷺ «إن المقسطين عند الله تعالى على منابر من نور، على يمين الرحمن، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا»[١٦٤]. والمقسطين هم العادلين.

٣- لذا فإن أحد أهم الأسباب التي أوجدت حكام مستبدين خلال مختلف العصور في التاريخ الإسلامي، وكرست من استبداداهم هو: عدم عدلهم بين الرعية وتجاهل الناس لهذا الشرط إمَّا باختيار، أو عن اضطرار. وبالتالي أصبح الفقهاء في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي يؤكدون على هذا الشرط ويعتبرونه ضرورة لمنع استبداد الحاكم.

٤- العلم والاجتهاد: من شروط الإمام أن يكون لديه حصيلة علمية كافية لتدبير شؤون الحكم، وقد أشار القرآن الكريم في قصة طالوت إلى هذا الشرط، واعتباره من الأمور التي جعلته أحق بالملك دون غيره[١٦٥]. قال تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكاً قَالُوَاْ أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[١٦٦]. وعن النبي سليمان عليه السلام قال تعالى :﴿وَشَدَدْنَا

---

١٦٣. البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل. ١٤٢٢هـ.*صحيح البخاري*. د.م .دار طوق النجأة. باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة. ج. ١. ص. ١٢٣.رقم الحديث ٦٦٠.

١٦٤. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد. ١٤٠٦ هـ. ١٩٨٦م. *السنن الصغرى للنسائي*. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية. باب فضل الحاكم العادل في حكمه.ط.٢. ج. ٢. ص. ٢٢١.رقم الحديث ٥٣٧٩.

١٦٥. الدميجي، عبد الله بن عمر١٩٨٣.*الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة*. ص. ٢٤٧.

١٦٦. القرآن. البقرة ٢: ٢٤٧

مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾[١٦٧]، وعن النبي يوسف عليه السلام قال تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَآئِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾[١٦٨].

٥- فشرط العلم من الشروط المجمع عليها عند فقهاء الأمة. ولم يثبت النقل عن أحد أنَّه قال يجوز إمامة غير المتعلم، أو الجاهل بأحكام الشريعة. اللهم إلَّا في حالة القهر والغلبة لضرورة، لكن العلماء اختلفوا في تحديد هذا العلم فهل يشترط في الإمام أن يكون قد بلغ مرتبة الاجتهاد أم لا ؟ وذلك على قولين[١٦٩]:

الأول: قالوا يشترط أن يكون الإمام بلغ مرتبة الاجتهاد. فقد اشترط كثير من الفقهاء أن يكون العلم مؤديًا إلى الاجتهاد في النوازل؛ لأنَّ التقليد نقص، والإمامة تستدعي الكمال. و هذا الاجتهاد يستدعي أن يكون الإمام عالمًا بالكتاب والسنة والأصول والفقه قادرًا على الاجتهاد والترجيح بين الأدلة [١٧٠]. فلا بدّ أن يكون عالما بالأحكام الشرعية، ومعرفتها تقف على معرفة أصول أربعة: أحدها: المعرفة من كتاب الله بما تضمنه من الأحكام ناسخاً ومنسوخاً، ومحكماً ومتشابهاً وعموماً وخصوصاً، ومجملاً ومفسراً. الثاني: علمه بسنة رسول الله -ﷺ- الثابتة من أفعاله وأقواله، وطرق مجيئها في التواتر والآحاد، والصحة والفساد، وما كان على سبب أو إطلاق. الثالث: علمه بأقاويل السلف فيما أجمعوا عليه، واختلفوا فيه، ليتبع الإجماع، ويجتهد رأيه مع الاختلاف. الرابع: علمه بالقياس الموجب لردّ الفروع المسكوت عنها إلى الأصول المنطوق بها والجمع عليها[١٧١].

---

١٦٧. القرآن. ص ٣٨:٢٠.

١٦٨. القرآن. يوسف ١٢:٥٥.

١٦٩. نعمان، صادق شايف. ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م. *الخلافة الإسلامية وقضية الحكم بما أنزل الله*. القاهر ة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع. ط. ٢. ص. ٢٠٢.

١٧٠. الخياط، عبد العزيز عزت. ٢٠١٢م. *النظام السياسي في الإسلام – النظرية السياسية نظام الحكم*. ط. ٢. ص. ١٦٠.

١٧١. ابن الفراء، القاضي أبو يعلى. ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م. *الأحكام السلطانية للفراء*. صححه وعلق عليه: الفقي، مُحَمَّد حامد. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ط. ١. ص. ٦١.

الثاني: أجاز بعض العلماء أن يكون الإمام عالمًا غير مجتهدٍ في دين الله ؛ وبالتالي يلزم الإمام تقليد العلماء واتباعهم وارتقاب أمرهم ونهيهم وإثباتهم ونفيهم، وهذا يتناقض مع مرتبة الزعامة[١٧٢].

ويرى الباحث أنَّ الاجتهاد قد لا يتوفر في الإمام غالبا، حيث يتعذر هذا الشرط مع بقية الشروط في شخص واحد،حيث أنَّ الوازع الديني أصبح يضعف عند الناس مع التقدم في شتى المجالات وتنوع ملذات الدنيا، كما أنَّ هم الناس ضعفت في طلب العلم الشرعي، وبلوغ مرتبة الاجتهاد فيه[١٧٣]؛لذا فيكفي أن يكون الإمام عالمًا بالأحكام الشرعية، وأنَّ يكون خبيرًا بالسياسة وتصريف أمور الحكم، مطلعًا على أحوال الرعية، ويستطيع الاستعانة بأهل العلم الشرعي، أو غيره والمتخصصين وأهل الخبرة في الشؤون المختلفة، فيبقى على دراية وبصيرة مستمرة بمستجدات الحكم وشؤون الدولة؛ وبذلك يكون قادرًا على تصريف الأمور[١٧٤].وهذه المسألة من المسائل الاجتهادية؛ لأنه لم يرد نص صريح فيها، وإنَّما مرجع ذلك إلى الضرورة والحاجة والمصلحة، فإذا وجد مجتهد تتوفر فيه بقية الشروط الضرورية، والمنصوص عليها فيمكن ذلك، وإذا تعذر وجوده فلا تترك مصالح المسلمين تتعطل، ويدب فيهم الفساد؛ بسبب عدم وجود المجتهد الذي تتوفر فيه شروط الإمام[١٧٥].وقد يكون عدم الاجتهاد وسيلة للتقليل، و الحد من استبداد الحاكم؛ فعند تولي منصب الحاكم بحجة الاجتهاد، و المعرفة الكلية بالعلم الشرعي ونحوه، قد يُشكل هذا مدخلًا لاحتكار السلطة، وعدم التزام الحاكم بالشورى والتي تعتبر من أهم المبادئ في النظام السياسي في الإسلام، و التي من شأنها أن تقلل من استبداده وتمنعه عند حصوله، وذلك من خلال مبدأ الشورى. كما تمت الإشارة إليه في المطلب الأول بالمبحث الأول من هذا الفصل.

---

١٧٢. نعمان، صادق شايف. ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م. *الخلافة الإسلامية وقضية الحكم بما أنزل الله*. ص. ٢٠٣.

١٧٣. الدميجي، عبد الله بن عمر. ١٩٨٣م. *الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة*. ص. ٢٥٠.

١٧٤. الخياط، عبد العزيز عزت. ٢٠١٢م. *النظام السياسي في الإسلام – النظرية السياسية نظام الحكم*.ط.٢. ص. ١٦١.

١٧٥. انظر: الدميجي، عبد الله بن عمر. ١٩٨٣م. *الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة*. ص. ٢٥١.

٣،٣،١،٢ الفرع الثاني: مشروعية طلب الحكم

إنَّ طلب منصب الحاكم، والحرص على توليه بغير مصلحة شرعية، يُمنع طالبه [١٧٦]، وقد دلَّ على هذا الشرط ما جاء في حديث عن رسول الله ﷺ وقال لعبد الرحمن بن سمرة: «يا عبد الرحمن، لا تسأل الإمارة، فإنَّك إن أتتك عن مسألة وكلت إليها، وإن أتتك عن غير مسألة أعنت عليها، وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرًا منها فأت الذي هو خير، ولتكفر عن يمينك» [١٧٧].

وعن أبي موسى ﷺ قال: دخلت على النبي ﷺ أنا ورجلان من قومي فقال أحد الرجلين : مرنا يا رسول الله أي ولينا إمارة، وقال الآخر مثله، فقال: « إنا والله لا نُولِّي هذا العمل أحدًا سأله، أو أحدًا حرص عليه» [١٧٨]؛ ولذلك قال سفيان الثوري رحمه الله" إذا رأيت الرجل يحرص على أن يؤمَّر فأخره ،أمَّا إذا كان في تقديم الشخص نفسه مصلحة شرعية كأن يكون أهلًا لهذا المنصب مثلًا أن يموت الحاكم ولا يوجد غيره، وخشي من ترك المنصب دون تولية مدة من الزمن مما قد يحصل معه فتنة، وتردي الوضع القائم في البلاد، فله أن يقدم نفسه بنية المصلحة الشرعية، لا بنية الحرص عليها، وقد سأل الإمارة بعض الأنبياء عليهم السلام حينما رأوا أنَّهم قادرين عليها [١٧٩]، فهذا النبي يوسف عليه السلام يناجي ربه كما جاء في القرآن الكريم بسورة يوسف فقال تعالى: ﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَآئِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [١٨٠]. وهذا النبي سليمان عليه السلام يسأل الله عز وجل الإمارة قال تعالى :﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكاً لَّا يَنبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ [١٨١].

---

١٧٦. المرجع نفسه. ص. ٢٦٤.

١٧٧. النيسابوري، مسلم بن الحجاج. د.ت. *المسند الصحيح*. بيروت: دار إحياء التراث العربي. باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها. ج. ٣. ص. ١٤٥٦. رقم الحديث ١٦٥٢.

١٧٨. البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل. د.ت. *كتاب الأحكام*. باب ما يكره من الحرص على الإمارة. د.ن. رقم الحديث ٧١٤٩.

١٧٩. الدميجي، عبد الله بن عمر. ١٩٨٣م. *الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة*. ص. ٢٥١.

١٨٠. القرآن. يوسف ١٢:٥٥.

١٨١. القرآن. ص ٣٨:٣٥.

وعن أبي ذر ﷺ قال: قلت: يا رسول الله ، استعملني ، قال: فضرب بيده على منكبي ثم قال: " يا أبا ذر ، إنَّك ضعيف ، وإنَّها أمانة ، وإنَّها يوم القيامة خزي وندامة ، إلَّا من أخذها بحقها ، وأدَّى الذي عليه فيها »[١٨٢]." إلَّا من أخذها بحقها " يعني كان أهلًا لها في القوة والأمانة، فلو طلبها، أو عرضت عليه وهو ليس بأهل لها فإنَّه لا يجوز له أن يأخذها، حتى ولو لتجربة نفسه هو قادر، أو غير قادر عليها، فهذا أخذها بحقها أمَّا أنَّه أدَّى الذي عليه فيها[١٨٣]، كما جاء في القرآن قال تعالى:﴿ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً﴾[١٨٤] .

فصار لابد من أمرين : أمر سابق: أن يأخذها بحقها بحيث يكون أهلًا لها، والأمر الثاني: أن يؤدي ما أوجب الله عليه فيها .إذن من لم يكن أهلًا فأنَّه لا يحل له أن يطلبها، و لا يحل له أن يتولها حتى لو عرضت عليه ومن كان أهلًا لكن خاف ألا يعدل فإنه أيضًا لا يجوز أن يتولاها[١٨٥]؛ لأنَّ الله قال في العدل ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لِلّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فَاللّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُواْ الْهَوَى أَن تَعْدِلُواْ وَإِن تَلْوُواْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ اللّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً ﴾.[١٨٦]

فأمر الله هنا بالعدل بين الوالدين والأقربين، وهذا أمر أقل من الإمارة التي هي أهم وأعظم شأن وتحتاج إلى من يحكم فيها بالعدل بين عموم الناس وليس الأقربين فقط.

---

١٨٢. البيهقي، أحمد بن الحسين. ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م. *السنن الكبرى*. بيروت: دار الكتب العلمية. باب كراهية الإمارة وكراهية تولي أعمالها.ط. ٢. ج. ١٠. ص. ١٦٣. رقم الحديث ٢٠٢١٢.

١٨٣. انظر: ابن تيمية، شيخ الإسلام ،١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م. *شرح السياسة الشرعية*. ص. ١٤.

١٨٤. القرآن. النساء .٤:٥٨.

١٨٥. انظر: ابن تيمية، شيخ الإسلام ،١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م. *شرح السياسة الشرعية*. ص. ١٤.

١٨٦. القرآن. النساء .٤:١٣٥.

فمشروعية طلب الحكم ترتبط بسمات الحاكم نفسه. ومدى تقديره لنفسه من الوفاء بالمقاصد التي ابتغتها الشريعة الإسلامية، والتي تتمثل في مجملها في مقصدين أساسيين وهما: إقامة الدين و تحقيق مصالح المحكومين، وعدم إتباعه لشهواته وأهوائه التي تزينها له نفسه من الوقوع في الاستبداد. أي أن الشخص الذي يرغب في تولي منصب الحاكم، هو من يقرر لنفسه أولًا متى يجوز له أن يطلب الحكم، و هل طلبه هذا للحكم يندرج في إطار المشروع أو المحرم؟ وفق ما جاءت به الشريعة الإسلامية من نهي عن طلب تولي الحكم لمن هو ليس أهلًا لهذا المنصب[١٨٧].

فمن شأن هذا الشرط أن يمنع الحاكم من الاستبداد، بحيث يجب على كل من تولى أمر المسلمين أن يستعمل إمارته في كل موضع يُصلح به أمر المسلمين في دينهم ودنياهم، فلا يقدم الرجل لكونه طلب الإمارة أو سبق في الطلب، بل يكون ذلك سبب للمنع إذا تبين أنَّ رغبته في الإمارة ليس فيها مصلحة للمسلمين، بل لغاية في نفسه قد تؤدي به هذه الغاية للاستبداد بالمحكومين لتحقيق فيما يسعى إليه من شهوات؛ فمنصب الحاكم تكليف وليس فخر وتشريف كما يظن الكثير من الناس.

٣،٣،٢ المطلب الثاني: وسائل منع الاستبداد المتعلقة بالشعب

درس الباحث بالمطلب الأول وسائل منع الاستبداد المتعلقة بالحاكم، ومن شأن هذه الوسائل هي الوقاية من استبداد الحاكم، ومحاولة منعه من استخدام السلطة في غير مقتضياتها الخيرية، والمتمثلة في غايتين أساسيتين، هما: إقامة الدين وتحقيق مصالح المحكومين. وهذه الوسائل كما تبين للباحث غير كافية لمنع الحاكم من الاستبداد، فقد جاءت الشريعة الاسلامية بوسائل أخرى ذات تأثير في منع الحاكم من الاستبداد. وهذه الوسائل متعلقة بالشعب وليس بالحاكم نفسه، وهذه الوسائل المتعلقة بالشعب مقيدة

١٨٧. انظر: السهيلي، اسماعيل. ٢٠٠٤م. *الحاكم المستبد في الفكر السياسي الاسلامي دراسة في وسائل منع الاستبداد*. ص. ٦٣.

بالشريعة وتحقيق مصالح الناس كافة في الدولة، وهي تعمل في سياق الواجبات والحقوق المقررة للحاكم والمحكومين.

وسيوضح الباحث أهم هذه الوسائل في ثلاثة فروع من اللين إلى الشدة من حيث الكيفية التي يتم بها مواجهة الاستبداد ومنع حصوله، حيث تبدأ بالفرع الأول بعنوان:مناصحة الحاكم كوسيلة لمنع الاستبداد، ثم الفرع الثاني بعنوان: الحسبة كوسيلة لمنع الاستبداد ونختم المطلب بالفرع الثالث بعنوان: إنَّهاء ولاية الحاكم المستبد.

٣،٣،٢،١ الفرع الأول: مناصحة الحاكم كوسيلة لمنع الاستبداد

تعتبر مناصحة الحاكم من الوسائل التي انفردت بها الشريعة الإسلامية لمنع استبداد الحاكم، وذلك لتحري صلاحه بإرشاده بفعل ما ينتفع به وينفع به الرعية لتحقيق مقاصد الإمامة[١٨٨]،هذا وتأتي المناصحة كأحد مظاهر حرية الرأي[١٨٩] .في قوله تعالى ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾[١٩٠].

وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «الدين النصيحة، قالوا: يا رسول الله لمن؟ قال: لله، ولكتابه، ولأئمة المسلمين وعامتهم»[١٩١].

قال ابن حجر رحمه الله عند شرحه لهذا الحديث، حين قال : والنصيحة لأئمة المسلمين حيث أنه حدد النصيحة للحاكم في النقاط التالية :

- إعانتهم على ما حُملوا القيام به.

---

١٨٨. انظر: السهيلي، اسماعيل .٢٠٠٤م. *الحاكم المستبد في الفكر السياسي الإسلامي دراسة في وسائل منع الاستبداد*. ص. ١٦٦.

١٨٩. انظر: ثابت، عادل. ٢٠٠٢م. النظم *السياسية دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. ص .٣٧٩.

١٩٠. القرآن. العصر١٠٣: ٣.

١٩١. الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى. ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م. *سنن الترمذي*. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. باب ما جاء في النصيحة.ط. ٢. ج .٤. ص. ٣٢٤. رقم الحديث ١٩٢٦.

- تنبيههم عند الغفلة.
- سد خلتهم عند الهفوة.
- جمع الكلمة عليهم.
- رد القلوب النافرة إليهم.

- ومن أعظم نصيحتهم دفعهم عن الظلم بالتي هي أحسن[١٩٢].و يقول أبوبكر الصديق رضي الله عنه :" أيها الناس فإني قد وُليتُ عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني وإن أسات فقوموني" ويقول عمر بن الخطاب ﷺ :" أحب الناس لي من رفع إلي عيوبي، ويقول إني أخاف أن أخطئ فلا يردني أحد منكم تهيبًا مني"[١٩٣].

ويرى الإمام مالك ابن أنس إمام دار الهجرة: إنَّ من الواجب إرشاد الحكام وإصلاحهم؛ فكان يدخل على الأمراء والخلفاء، ويعظهم ويرشدهم، ويدعوهم إلى الخير، وكان يحث العلماء على إرشاد الخلفاء والأمراء، وقول الحق لهم ما استطاعوا لذلك سبيلًا[١٩٤].

وقد ركز ابن حجر على مسائل في النصيحة ومنها :

- وجوب النصيحة كما بين في كلامه السابق.
- دخول العلماء على الحكام وتقديم النصيحة لهم.
- تغيير حال الحكام للأفضل من خلال نصح المحكومين لهم[١٩٥].على أن تكون هذه النصيحة وفق ضوابط تتمثل في الآتي:

---

١٩٢. انظر: عبد فرحان، صلاح أنور.١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.*السياسة الشرعية في كتاب فتح الباري لابن حجر العسقلاني*. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع. ط. ١. ص. ١٧٦.

١٩٣. الزيدي، طه أحمد. ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م. *نظريات السلطة في السياسة الشرعية*. بغداد: دار الفجر للنشر والتوزيع .ط.١. ص. ٢٥٥.

١٩٤. انظر: جراب، أنس عزالدين .٢٠١٣م. *الإصلاح والتغيير السياسي في ضوء نظام الحكم في الإسلام – دراسة فقهية مقارنة*. ص. ١٩٤.

١- الاستئذان أي أنَّ الحاكم لا يخاطب إلَّا بعد الاستئذان منه[١٩٦].

٢- حُسن التلطف في المخاطبة، أي: أن تكون مصحوبة باللطف و اللين، فليس المقصود منها التشهير والتوبيخ[١٩٧]. قال تعالى ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلاً لَّيِّناً لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[١٩٨].حيث أمر الله تعالى نبيه موسى عليه السلام وأخيه النبي هارون عليه السلام في هذه الآية دعوة لفرعون الذي طغى، فقال لهما فقولا له قولا لينًا دليل على أن مخاطبة الحكام باللين.

٣- الإسرار بالنصيحة أولى من الإعلان، وكما قال ابن عباس ﷺ عندما سئل عن أمر السلطان بالمعروف ونهيه عن المنكر قال النبي ﷺ : « إن خشيت أن يقتلك فلا، فإن كنت فاعلًا ولابد ففيما بينك وبينه »[١٩٩].

أمَّا عن أهم الطرق التي يتم بها مناصحة الحاكم يؤجزها الباحث في الآتي :

١- مناصحة الحاكم بالقول: حيث يتم مناصحة الحاكم بالقول وعظًا له أو استنكارًا لبعض تدبيره في شؤون الحكم، وبالرغم أن هذه الطريقة هي أبسط الطرق لتقديم النصيحة، إلَّا أنَّها أصبحت في هذا الزمان من أصعب الطرق، حيث يصعب الوصول في الحاكم من كثرة انشغاله، و كثرة الدوائر الأمنية المحيطة به حيث يصعب اختراقها لما تقوم به من تدابير أمنية لسلامة الحاكم من معارضيه وكل من يريد به شر[٢٠٠].

---

١٩٥. المرجع نفسه. ص. ١٧٦.

١٩٦. المرجع نفسه. ص. ١٦٧.

١٩٧. انظر: ثابت، عادل. ٢٠٠٢. *النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. ص. ٣٧٨.

١٩٨. القرآن. طه ٢٠:٤٤.

١٩٩. البيهقي، أحمد بن الحسين. ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م. *شعب الإيمان*. الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند. باب ما جاء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .ط. ١. ج. ١٠. ص .٧٣. رقم الحديث ٧١٨٦.

٢٠٠. انظر: السهيلي، إسماعيل. ٢٠٠٤. *الحاكم المستبد في الفكر السياسي الإسلامي دراسة في وسائل منع الاستبداد*. ص. ١٦٦.

٢- مناصحة الحاكم بالكتابة إليه : في العادة تتم هذه المناصحة من المفكرين ولا يمنع من ذلك أي فرد من المجتمع المسلم من مناصحة الحاكم بهذه الطريقة، وقد تكون هذه الطريقة مباشرة بالكتابة للحاكم، أو عن طريق كتاب يقدمه الكاتب لحاكم زمانه، مثال ذلك كتاب السياسة الشرعية في إصلاح الراعي و الرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية[٢٠١].وكان هذا الكتاب رسالة مقدمة للحاكم ليعتمد ما فيه من السياسة والأحكام الشرعية اللازمة لتدبير شؤون الممالك الإسلامية[٢٠٢].

٣- مناصحة الحاكم بواسطة وسائل الإعلام : حيث أنَّها وسيلة حديثة لإيصال مضمون الرسالة سواء كانت قولًا أو كتابة، إذًا فهذه الطريقة تجمع بين الطريقتين السابقتين وتبسطهما وتسرع من وصول النصيحة المراد إيصالها للحاكم ،خاصة مع كثرة وسائل التواصل الاجتماعي في هذا الوقت، على أن تراعى في هذه النصيحة الضوابط قدر الإمكان كما تم الإشارة إليها سابقًا.

ويختم الباحث هذا الفرع الأول بالتذكير على أن النصيحة تحتاج وقت حتى تؤتي أكلها، ومن غير المناسب أن يلجأ المحكومون إلى وسائل منع الاستبداد الأكثر شدة من هذه الوسيلة، كما سيتم دراستها في فروع قادمة من هذا المطلب حتى يتم التأكد من أنَّ هذه الوسيلة لم تعد تجدي نفعًا من منع الحاكم من التدلي إلى الاستبداد.

---

٢٠١. انظر: المرجع نفسه. ص. ١٧٠.

٢٠٢. انظر: البغدادي، أحمد مبارك. ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م. *دراسات في السياسة الشرعية*. الكويت: مكتبة الفلاح. ط. ١. ص. ٢٢١.

٣،٣،٢،٢ الفرع الثاني: الحسبة كوسيلة لمنع استبداد الحاكم

إذا كان من المحتمل أن تكون مناصحة الشعب للحاكم تعمل في إطار محدود ومقيد من منع الحاكم من الانحراف للاستبداد، فإنَّ الشريعة الإسلامية قدمت وسيلة أخرى، لها تأثير أكبر من وسيلة المناصحة ،كما أنَّ مجالها أكثر توسعًا في تقييم مختلف مظاهر الاستبداد، وأكثر مرونة في تعدد الأساليب المتبعة لمنعه ومقاومته عند حصوله ،وهذه الوسيلة هي الحسبة، ومن المقرر في الشريعة الإسلامية أنَّه لا معروف أعرف من العدل، ولا منكر أنكر من الظلم، فإنَّ الحسبة على الحاكم المستبد تعتبر من الفروض الاجتماعية، والتي من شأنها أن تساهم في منع الاستبداد[٢٠٣]. وبما أنَّ الحسبة تتعلق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فلاشك أنَّها من أعظم الأعمال وأجلها [٢٠٤].

وعليه سيقوم الباحث في هذ الفرع ببيان تعريف الحسبة ومجالها، ثم بيان الأساس الشرعي للحسبة على الحاكم، وأهمية الحسبة كوسيلة لمنع استبداد الحاكم، وذلك وفق التالي:

أولًا: تعريف الحسبة ومجالها. الحسبة هي إحدى الولايات العامة(السلطات)، وقد عرَّفها الفقهاء بأنَّها أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله[٢٠٥]، وإصلاح بين الناس ،وهي: نظام تقوم به هيئة للرقابة والتقويم لكل مخالفة شرعية[٢٠٦].

فمهمة المحتسب أن يمنع حدوث المخالفة، أو المعصية قبل وقوعها؛ وبناء على ما سبق فإنَّ مهمة المحتسب تتطلب منه رقابة دائمة لأحوال المجتمع، بفئاته، ومجالاته ووقايته من كل ما قد يوقع به ضرر،

---

٢٠٣. انظر: السهيلي، اسماعيل. ٢٠٠٤م. *الحاكم المستبد في الفكر السياسي الاسلامي دراسة في وسائل منع الاستبداد*. ص. ١٧٢.

٢٠٤. الجنابي، محمد ابراهيم.٢٠١٣م. "نظام الحسبة في الدولة الإسلامية". *مجلة تكريت*. تكريت: جامعة تكريت. ج. ٢٠. عدد (٣): ديسمبر. ص. ٢٣٦.

٢٠٥. انظر: الماوردي، أبو الحسين .١٩٨٩م. *الأحكام السلطانية والولايات الدينية*. الكويت: مكتبة دار قتيبة. ص. ١٩١.

٢٠٦. انظر: الكيلاني، عبد الله إبراهيم. زيد ٢٠٠٨. القيود *الواردة على سلطة الدولة في الإسلام*. عمان: دار وائل للنشر. ص. ١٥١.

وكل ما يوقع به ضرر بحقوق الأفراد، وتقييد حرياتهم سواء فيما بين بعضهم البعض، أو فيما يتعلق بسياسة الحكام تجاه المحكومين ،أو العكس [٢٠٧].

ومما تقدم يتضح لنا أن مجال الحسبة يتمثل في واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولئن كان جمهور الفقهاء قد أوجبوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقال تعالى:﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[٢٠٨]. إلَّا أنَّهم قيدوا هذا الواجب بشرطين هما:

١- ألَّا يؤدي إنكار المنكر إلى منكرٍ أكبر منه، وهذا يقتضي أن تتم عملية الاحتساب على الحاكم في إطار الموازنة بين المصالح والمفاسد، فإن كان الذي يفوت من المصالح، أو يحصل من المفاسد أكثر لم يكن مأمورًا به، ومعيار اعتبار المصالح والمفاسد هو ميزان الشريعة، وذلك باتباع النصوص، وإن لم يوجد نص فيتم الاجتهاد لمعرفة الأشباه والنظائر[٢٠٩].

٢- إن هذه المهمة لا يجوز التمادي عند تطبيقها؛ مما قد يؤدي إلى التجسس على الناس، وتقييد حرياتهم في قوله تعالى ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضاً ﴾[٢١٠]. فهذا النص مطلق لم يقيد بحالة دون حالة فيشمل المحتسب وغيره[٢١١].

ثانيًا. الأساس الشرعي للحسبة: يرى البعض بعدم مشروعية الاحتساب على الحاكم، وحجتهم في ذلك أنَّ الأدلة التي جاءت في القرآن الكريم والسنة النبوية هي عامة ولا تتجه للحاكم الذي تعتبر الحسبة أساسًا من اختصاصه، وأنَّه لا تصلح مباشرتها دون تعيين وإذن منه، وهذه الشبهة تدعم

---

٢٠٧. انظر: المرجع نفسه. ص. ١٥٢.

٢٠٨. القرآن. آل عمران ٣: ١٠٤.

٢٠٩. السهيلي، اسماعيل. ٢٠٠٤. *الحاكم المستبد في الفكر السياسي الإسلامي دراسة في وسائل منع الاستبداد*. ص. ١٧٤.

٢١٠. القرآن. الحجرات ٤٩: ١٢.

٢١١. انظر: الكيلاني، عبد الله إبراهيم زيد .٢٠٠٨. *القيود الواردة على سلطة الدولة في الإسلام*. ص. ١٥٢.

الاستبداد، وسيتم بيان ما جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية من أدلة تؤكد على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإن كانت هذه الأدلة لم تنص صراحة على الحسبة على الحاكم. فإنه لم يثبت ما يخصصها بمنكرات الأمة دون منكرات الحاكم، ومن ثم فإنَّ المطلق يبقى على إطلاقه، ما لم يرد ما يخصصه[٢١٢]؛وعليه سيقوم الباحث في هذا الفرع ببيان الأساس الشرعي للحسبة وفق ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية كالتالي :

١- القرآن الكريم : وردت العديد من الأدلة في القرآن الكريم ففي قوله عز وجل ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[٢١٣]. فدلت هذه الآية على وجود مجموعة أفراد يقومون بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ينتخبهم الشعب وهذه المجموعة تتمثل في أهل الحل والعقد، فيصبح الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية عند انتخابهم من الشعب[٢١٤].وفي قوله: عز وجل ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللهِ ﴾[٢١٥]يظهر تميز الأمة الإسلامية عن غيرها من الأمم، وهو قيامها بهذا الواجب والذي اعتبرته الآية جزءًا من الإيمان. ولقد جاءت آية أخرى تدل عن كون واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صفة من صفات المؤمنين والمؤمنات كافة؛ فينبغي بذلك على المحكومين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما بينهم، لتحقيق المجتمع الصالح الذي تحددت معالمه في القرآن والسنة . ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[٢١٦].

---

٢١٢. انظر: السهيلي، اسماعيل. ٢٠٠٤. *الحاكم المستبد في الفكر السياسي الإسلامي دراسة في وسائل منع الاستبداد*. ص. ١٧٣.

٢١٣. القرآن. آل عمران ٣: ١٠٤.

٢١٤. انظر: ثابت، عادل. ٢٠٠٢. *النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. ص. ٣٥٤.

٢١٥. القرآن. آل عمران ٣: ١١٠.

٢١٦. القرآن. التوبة ٩ :٧٢.

كما أن واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هو معيار التمييز بين المؤمنين وغيرهم. فقد لُعن بني إسرائيل على لسان النبي داود و عيسى عليهم السلام؛ لأنَّهم كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه[٢١٧]، في قوله تعالى :﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ كَانُواْ لاَ يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾[٢١٨].

٢- السنة النبوية :أمَّا في السنة النبوية فقال النبي ﷺ « لتأمرنَّ بالمعروف ، ولتنهونَّ عن المنكر ، ولتأخذنَّ على يد الظالم ، ولتأطرنَّه على الحق أطرًا ولتقصرنه على الحق قصرًا »[٢١٩]. ويُعد أمر الحاكم بالمعروف ونهيه عن المنكر من الأعمال التي يحصل بها ثواب كبير. وورد حديث يُقرر مشروعية الحسبة على الحاكم، وجعله في منزلة أعظم الجهاد، وما ذلك إلا حثًا وترغيبًا في الحسبة على الحاكم، قال الرسول ﷺ «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر»[٢٢٠]. ومما تقدم انعقد الاجماع على أنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب ولئن كان جمهور الفقهاء قد أوجبوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلَّا أنَّهم قيدوا هذا الواجب بثلاثة شروط السابق ذكرها في الفقرة الأولى من هذا الفرع.

وبناء على ما سبق يرى الباحث أن شبهة تخصيص الحاكم، أو من يفوضه بالنظر في الحسبة، وعدم مشروعية الاحتساب عليه، لا أصل له، وتنفيه الأدلة السابقة وإجماع المسلمين على هذا الواجب.

---

٢١٧. انظر: ثابت، عادل. ٢٠٠٢. *النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. ص. ٣٥٥.

٢١٨. القرآن. المائدة ٥: ٧٩.

٢١٩. السجستاني، أبو داود سليمان. ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م. *سنن أبي داود*. بيروت: دار الرسالة العلمية. باب الأمر والنهي. ط. ١. ج. ٦. ص. ٣٩١. رقم الحديث ٤٣٣٦.

٢٢٠. النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم. ١٤١١هـ - ١٩٩٠ م. *المستدرك على الصحيحين*. بيروت: دار الكتب العلمية. ط. ١. باب حديث أبي عوانة. ج. ٤. ص. ٥٥١. رقم الحديث ٨٥٤٣.

فقد تتابع الصحابة بعد الخلفاء الراشدين ﷺ جميعًا، وكذلك التابعون واتباعهم في تحقيق هذه المهمة، ولم يثبت ما يفيد أنَّه قد أنكر أحد قيامهم بذلك، بل أنَّ أمة المسلمين كانت تقرهم على ذلك [٢٢١].

ثالثًا: أهمية الحسبة كوسيلة لمنع استبداد. تأتي أهمية الحسبة من حيث أنَّ واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أعظم القيم في الإسلام التي تحكُم عملية الإستخلاف البشري، وما يصاحب ذلك من عمارة الأرض وسياسة الناس؛ والتي هي مقصود الخلافة، فالأمر بالمعروف و النهي عن المنكر هو أهم مبدأ في الرابطة الإيمانية السياسية، وركيزة مانعة من أن تتحول هذه العلاقة إلى علاقة ظلم؛ تؤدي إلى الاستبداد ،والخروج عن الحكم العادل، فتظهر أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حراسة الشرعية بمفهومها الديني، والسياسي؛ من خلال الرقابة الشاملة لحركة الأمة، ومدى استجابتها لتكاليف الشرع في المناصحة والمكاشفة للحاكم [٢٢٢]. ولما كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتم إلا بالعقوبات الشرعية فإن الله يزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن فإقامة الحدود واجبة على ولاة الأمور [٢٢٣].

وتأتي أهمية الحسبة ابتدءًا من كون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هما صلب التشريع الإسلامي، وهذا يجعل الحسبة في صدارة الواجبات، التي جاءت بها الشريعة الإسلامية لمنع الاستبداد، فواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يُمثل جوهر القيم السياسية العليا، والتي من شأنها أن تواجه الاستبداد و تمنع حصوله، فهو من ناحية يُعد محور كل القيم التي سبق دراستها وهي :(الشورى ــ العدل ــ حق الحرية وحق المساواة) ومن ناحية أخرى يُعد جوهر نظام الحكم الإسلامي في قوله تعالى :﴿

٢٢١. الجنابي، مُحَمَّد ابراهيم. ٢٠١٣م. *نظام الحسبة في الدولة الإسلامية*. ص. ٢٤٦-٢٥٠.

٢٢٢. سلمان، حسن مُحَمَّد. ٢٠١٥م. *فقه المشاركة السياسية بين التأصيل والممارسة*. ص. ٢٨٤.

٢٢٣. أبو عبد الله، مُحَمَّد بن أبي بكر أيوب الزرعي. د.ت. *الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لإبن القيم الجوزية*. غازي، مُحَمَّد جميل (المحقق). القاهرة: مطبعة المدني. ص. ٣٨٤.

الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾[٢٢٤].

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كجوهر لنظام الحكم في الإسلام، يُعد من الواجبات المتبادلة بين الحاكم والمحكومين تحقيقًا لغاية النظام السياسي في الإسلام؛ وعليه تأتي وظيفة الحسبة التي يقوم عليها الحاكم، والتي قال ابن خلدون عنها أمَّا الحسبة فهي: وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي هو فرض على القائم بأمور المسلمين يعين لذلك من يراه اهلًا له، فيتعين فرضه عليه، ويتخذ الأعوان على ذلك، ويبحث عن المنكرات ويعزر، ويؤدب على قدرها، ويحمل الناس على المصالح العامة[٢٢٥]. وينبغي على المحكومين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما بينهم لتحقيق المجتمع الصالح الذي تحددت معالمه في القرآن والسنة في قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[٢٢٦].

إن واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يُعد واجبًا على المحكومين في مواجهة الحاكم في قوله تعالى: ﴿الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٢٢٧]. وذلك بواسطة آحادهم أو بواسطة جماعة منهم (أهل الحل والعقد). هذا ويُعد أمر الحاكم بالمعروف ونهيه عن المنكر من الأعمال التي يحصل بها ثواب كبير في قول الرسول ﷺ «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر»[٢٢٨]. ومن ثم فإنَّ الشعب باعتباره مصدر السلطات السياسية، وهو المخاطب بإقامة أحكام الشرع، فيقع على عاتقه تحمل المسؤولية في منع الاستبداد ومقاومته عند حصوله من تلك السلطات

---

٢٢٤. القرآن. الحج ٢٢: ٤١.

٢٢٥. ابن خلدون. د.ت. *المقدمة*. د.م: دار الشعب. ص ٢٠١.

٢٢٦. القرآن. التوبة ٩ :٧٢.

٢٢٧. القرآن. التوبة٩ :١١٣.

٢٢٨. النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم. ١٤١١هـ - ١٩٩٠ م. *المستدرك على الصحيحين*. بيروت: دار الكتب العلمية. باب حديث أبي عوانة. ج. ٤. ص. ٥٥١. رقم الحديث ٨٥٤٣.

السياسية، وهو ما تتكفل به الحسبة، والتي من شأنها أن تجعل الإسهام في العمل العام، والذي من صميمه التصدي لانحرافات الحاكم بالنقد والتقويم لا مجرد حق للمواطن بل واجب يؤجر إن أداه، ويأثم إن أغفله، وهو قادر على القيام به. فالحسبة وفقًا لهذ التصور تعتبر من أهم وسائل التدخل الوقائي، التي يجب أن يقوم بها أفراد المجتمع وجماعته كلما اتجه الحاكم إلى الاستبداد[٢٢٩]. ومن هنا فإنَّ واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يُشكل الضمانة الأساسية لالتزام القائمين على السلطة بالقيم الإسلامية العليا، والتي في تحقيقها يصل المجتمع الإسلامي إلى غايته الرئيسة، وهي إقامة الدين وتحقيق مصالح المحكومين، ومن خلال ذلك فإنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يُعد ضمانة مهمة في مقاومة الاستبداد.

وانطلاقًا من أنَّ واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو وسيلة فاعلة لتقييد سلطات الحاكم، ومنعه من التدلي للاستبداد، وانطلاقًا كذلك من أنَّ أفراد المجتمع هم المطالبين بالقيام بهذا الواجب، ومن حقهم منع الحاكم من التدلي للاستبداد وفق هذه الوسيلة، فهناك قواعد لابد أن يتم العمل بها من أفراد المجتمع أو من ينوب عنهم وتتمثل هذه القواعد في الآتي:

١- ضمان حق المجتمع في مراقبة الحاكم ومناقشته ومحاسبته؛ لأنَّ المجتمع هو صاحب النظر في ولايته وعزله.

٢- من واجبات الحكام أن يطلعوا المجتمع على خطتهم في الحكم، وسياستهم التي يسيرون عليها، حتى إذا صادق المجتمع على تلك السياسات لم يعد من حق الحكام أن يحيدوا عنها.

٣- الأفراد أمام القانون سواء بسواء يطبق على القوي دون رهبة لقوته، وعلى الضعيف دون رقه لضعفه.

---

٢٢٩. انظر: السهيلي، اسماعيل ٢٠٠٤م. *الحاكم المستبد في الفكر السياسي الإسلامي دراسة في وسائل منع الاستبداد*. ص. ١٧٦.

٤- حفظ التوازن بين طبقات المجتمع عند صون الحقوق، فيؤخذ الحق من القوي دون أن يكسره، ويعطى للضعيف دون أن يقصد تدليله.

٥- تعويد الحاكم والمحكوم معًا على الشعور بأنَّهما مشتركان في الحكم، وأنَّ كلًا منهما له دور يؤديه[٢٣٠]. وبهذا فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: إنه يعد الأصل الجامع لكل القيم السياسية الإسلامية العليا(الشورى – العدل –الحرية المساواة)، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يُعد الضمانة الموضوعية لعدم تعسف القائم على السلطة بالاستبداد وخروجه عن تلك القيم.

٣،٣،٢،٣ الفرع الثالث: إنهاء ولاية الحاكم المستبد سلميًا

إنَّ انهاء ولاية الحاكم المستبد في الفكر السياسي الإسلامي تُعد من أبرز الإشكاليات التي تطرق لها الباحثون في هذا المجال، ولاتزال هذه المسألة تثير العديد من التساؤلات والاختلافات حولها، خاصة في ظل ما تمر به شعوب الدول الإسلامية من عدم استقرار في نظمها السياسية، وما صاحب ذلك من إحداث ثورات أنهت ولاية حكام.

ومن الأمثلة التاريخية على ترك الحكم سلميًا في التاريخ الإسلامي من بعد عهد الخلفاء الراشدين، في ما ذكره الطبري من ذلك عن معاوية بن يزيد بن معاوية الذي تخلى عن الحكم بإرادته، فقد ظل عزل الحاكم يصاحبه فتن وسفك دماء، وتغلب حكم على آخر[٢٣١]؛ مما أدَّى إلى خلاف بين الأئمة والفقهاء، ومن أهم أسباب الخلاف الحاصل هو أنَّ الخروج المسلح على الحكام المستبدين، وما يرافق هذا الخروج

٢٣٠. هذه القواعد وضعها الشيخ عبد الرحمان بن باديس الجزائري. نقلًا عن ثابت، عادل. ٢٠٠٢م. *النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان*. ص. ٣٥٨.

٢٣١. قرعوش، كايد يوسف. ١٩٨٧م. *طرق إنهاء ولاية الحكام في الشريعة الإسلامية والنظم الدستورية*. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط. ١. ص. ٢١٧.

من اضطرابات و أحداث قد تؤدي إلى فتن وانقسام سياسي، جعلت من هذه الإشكالية بين طرفي نقيض، إمَّا التأصيل لمشروعية استمرار حركات الخروج المسلح، وإمَّا التأصيل ليضفي الشرعية على استبداد الحكام؛ بحيث أصبح حكم المستبدين مع مرور الزمن هو الأصل، وصار الخضوع لهم هو الأمر الواجب، حتى وإن استبد وجار على المحكومين، ومنع الحقوق، وعطل الحدود، و تقاعص عن تحصيل مقاصد الإمامة[٢٣٢]. وفي مقابل هذا الفريق، اكتفى الفريق القائل بالعزل بالنص على مشروعية العزل، دون أن يقدم تصورًا واضحًا لوسائل تحقيق ذلك دون فتنة وإراقة دماء. ويرى الباحث أنَّه لـمَّا كان العزل سلميًا بدون فتنة وإراقة دماء هو ما يكاد يُجمع على وجوبه الأئمة والفقهاء[٢٣٣].

فسيقوم الباحث باستقصاء أهم الوسائل التي من شأنها تحقيق هذا الواجب، عليه فإنَّ دراسة إنهاء ولاية الحاكم المستبد سلميًا، سيتم تناولها وفق التالي: النقطة الأولى: سيتم فيها دراسة تحديد مدة ولاية الحاكم. و النقطة الثانية :دراسة القضاء كوسيلة لعزل الحاكم المستبد.

أولًا: تحديد مدة ولاية الحكم.الأصل أن عقد الإمامة الذي ذكره الفقهاء ومارسته شعوب الأمة الإسلامية طيلة العقود الماضية هو الاستمرار والدوام في الحكم، وأنَّ الحاكم لا يترك منصبه إلَّا لسبب يقضيه نقص في بدنه، أو جنونه جنون مطبق، أو في حالة ارتد عن الإسلام[٢٣٤].

وإن كانت النصوص الشرعية لا تحدد مدة زمنية للحكم، فإنَّه يمكن استنباط ذلك، بالرجوع إلى أن عقد الخلافة هو عقد وكالة، حيث إن الوكالة لا تستلزم التأبيد إن لم تكن تستدعي التحديد[٢٣٥]. ولكن السؤال الذي يحتاج إجابة عنه في هذا المقام: ما مدى مشروعية تحديد عقد ولاية الحكم من البداية؟ بأن يبايع الحاكم مدة زمنية محددة ينحل بعدها عقد توليته للمنصب ويعود الأمر مرة أخرى

---

٢٣٢. انظر: السهيلي، إسماعيل. ٢٠٠٤م. *الحاكم المستبد في الفكر السياسي الإسلامي دراسة في وسائل منع الاستبداد*. ص. ٢٠٢.

٢٣٣. انظر: المرجع نفسه. ص. ٢١٣.

٢٣٤. النبهاني، تقي الدين.١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م. *نظام الحكم في الإسلام*. د.م: حزب التحرير. ص. ١٠٨-١١٢.

٢٣٥. قرعوش، كايد يوسف. ١٩٨٧م. *طرق إنهاء ولاية الحكام في الشريعة الإسلامية والنظم الدستورية*. ص. ٢٢٦.

للشعب لكي يختار غيره، وإذا كان هذا الأسلوب وسيلة لمنع الحاكم من الإتجاه للاستبداد. وتمكن الشعب أو من فوضه لتولي هذا الأمر (أهل الحل والعقد) بفرض رقابة على الحاكم وعزله إذا لزم الأمر، وكذلك الوقاية من حركات الخروج المسلح التي قد تؤدي إلى الفتن والمفاسد[٢٣٦].

ولما كان سلف الأمة من الخلفاء الراشدين على قدر كبير من التقوى والورع والاستقامة، فإنَّ أهل الحل والعقد والأمة لم تجد ضرورة لتقييد مدة خلافتهم ،بل جرت الأمور على أن يكونوا خلفاء ما داموا على الصراط المستقيم. ولكن التطور في النظم السياسية المعاصرة، وتأثر المجتمعات في الدول العربية والاسلامية بهذا التطور سلبًا وايجابًا، فقد أصبح تحديد مدة ولاية الحكم أمرًا شبه ضروري، وعند البحث في هذه المسألة وجد الباحث لدى العلماء في هذه المسألة رأيين هما [٢٣٧]:

الرأي الأول: إنَّ الولاية مطلقة زمنيًا مادام الحاكم قادرًا على أداء وظيفته، من قالوا بهذا الرأي استدلوا عليه بحديث الرسول ﷺ، عن عوف ابن مالك يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم،وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم ، وتلعنونهم ويلعنونكم ،قال: قلنا: يا رسول الله أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: لا ما أقاموا فيكم الصلاة ، إلَّا من ولي عليه و اليًا فرآه يأتي شيئًا من معصية الله ، فليكره ما يأتي من معصية الله ، ولا تنتزعن يدا من طاعة»[٢٣٨].

ووجه الدلالة هنا قوله: (ما أقاموا)، أي: بإقامتهم أو مدة إقامتهم وسميت (ما) هذه مصدرية؛ لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام وظرفية؛ لأنها تقدر بالظرف وهو المدة، وهي تفيد الاستمرارية، شأنها كشأن أفعال الاستمرار، فهذا الحديث تناول الظرف الزماني، ولم يحدده بحد، وربط استمراريته بشيء

---

٢٣٦. انظر: الصاوي، صلاح. د.ت. *الوجيز في فقه الخلافة*. ص. ٦٦.

٢٣٧. انظر: الزيدي، طه أحمد. ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م. *نظريات السلطة في السياسة الشرعية*. ص. ٢٩٦

٢٣٨. البيهقي، أحمد بن الحسين. ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م. *السنن الكبرى*. بيروت: دار الكتب العلمية. باب الصبر على أذى يصيبه من جهة الإمام. ط. ٣. ج. ٨. ص. ٢٧٣. رقم الحديث ١٦٦٢٣.

واحد وهو الحكم بالشرع وإقامة الدين، ولذا فأنهَّا توجب الوفاء بعقد البيعة للحاكم بالسمع والطاعة له، وتُحرم الخروج عليه مادام محافظًا على الشرع، قائمًا بالحكم به، منفذًا لأحكامه، قادرًا على القيام بشؤون الدولة دون أي شرط آخر، و لا توجد في النصوص الشرعية أية دلالة أو إشارة إلى أي شرط يتعلق بتحديد مدة الحكم بزمن معين[٢٣٩].وما يؤخذ على أصحاب هذا الرأي، أنَّ إطلاق الحكم وعدم تحديده بفترة زمنية متعلق بالخليفة فقط وهو مناطها دون غيره من الحكام، وهذا أمر لا يتحقق إلَّا في خلافة على منهاج النبوة. وكما أنَّه لا توجد أدلة صحيحة صريحة تمنع تحديد مدة الحاكم أو توجبه.

الرأي الثاني: يرى جواز تحديد مدة الولاية، وقيدوا تحديد ولاية الحكم التي يراها أهل الحل والعقد، فتحديد الولاية سنة أو سنتين أو أكثر يرونه أمرًا لا بأس به؛ لأن خلال هذه المدة يُختبر ويُنظر ما إذا كان يصلح لها أو لا يصلح، فقد أطلقوا الجواز، ويرى هذا الفريق أنَّ الشريعة لا تتنافى إطلاقًا مع توقيت الخلافة بمدة زمنية محدودة، إذا ما تضمن عقد الخلافة ذلك [٢٤٠].

فعقد البيعة الذي بموجبه تسند مقاليد الحكم للحاكم، وكما هو معروف في السياسة الشرعية أنَّ الإمامة عقد من العقود، تصح بما تصح به العقود، وتبطل بما تبطل به العقود، وأنَّ طرفي هذا العقد: الحاكم والشعب، فعلاقة الشعب بالحاكم علاقة الموكل بالوكيل ،ولما كان من الثابت أنَّ عقد الوكالة لا يشترط فيه التأبيد وأن من حق الموكل الاتفاق مع وكيله على تحديد مدة الوكالة، وعلى هذا فإنَّ للشعب ممثلًا في أهل الحل والعقد، أو من خلال استفتاء مباشر أن يبايع بيعة مشروطة بوقت أو فعل[٢٤١].

فمن أجاز تحديد مدة الولاية فقد عالج قضية معاصرة تهم الرعية في كل بلد من البلاد الإسلامية، وهي مظنة استبداد وظلم من يتولى حكمه، من حكام وولاة وعمال، فالتكييف الفقهي للولاة في عصرنا

---

٢٣٩. الزيدي، طه أحمد. ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م. *نظريات السلطة في السياسة الشرعية*. ص. ٣٠١

٢٤٠. المرجع نفسه. ص. ٢٩٨.

٢٤١. انظر: السهيلي، اسماعيل. ٢٠٠٤. *الحاكم المستبد في الفكر السياسي الاسلامي دراسة في وسائل منع الاستبداد*. ص. ٢١٦.

أقرب إلى العمال والولاة من منصب الخليفة في العصور الإسلامية في ظل الدولة الجامعة(الأمة الإسلامية).فقد تنوع منهج الخلفاء الراشدين ﷺ في تحديد مدة ولاية عمالهم وولاتهم على الأمصار والأقاليم(الذين هم بمثابة الحكام التنفيذين في البلدان الآن)، وقد كان التحديد يخضع لنجاح الوالي وظروف الولاية، لذلك فإنَّ بعض الولاة تطول ولايتهم وبعضهم تقصر إلى سنة واحدة، ولم يلتزم الخليفة بإبقاء ولاة الخليفة السابق، فكان يبقي بعضهم ويعزل آخرين، وأقر الخلفاء أبا موسى الأشعري ﷺ أربع سنين، وقد تولى الأشعري ولاية الكوفة مرات عدة حتى نهاية خلافة عثمان ﷺ[٢٤٢] ،وهناك العديد من العقود والمبايعات في التاريخ الإسلامي التي كانت لها شروط، ولعل ما يؤخذ على أصحاب هذا الرأي أن تلك النصوص لم تذكر تحديد مدة الحكم، أو تشترط ذلك وهو محل الخلاف.

رأي الباحث: قبل الرأي نمهد بالآتي: إن الاتجاه للاستبداد وعواقبه الوخيمة كان له بالغ الأثر في أذهان الفقهاء والباحثين المعاصرين؛ وذلك بدوره أنعكس على آرائهم حول هذا الخلاف، فمن منع التحديد يرى أن الأنظمة التي جعلت للحاكم مدة معينة؛ قد يكون هذا الحاكم غير كفء لها، ومن ثم فإن هذه المدة تجعله يستبد في أثنائها ويسيطر على السلطة. ويكون له حصانة في هذه المدة. بحيث لا يملك الشعب عزله ولا نقض حكمه، بل يظل حتى تنتهي مدته.

والمانعون لتحديد المدة دليلهم القوي على إباحة الحكم وعدم تحديده، واستدلوا على ذلك بحديث عبادة بن الصامت قال: دعانا النبي ﷺ فبايعناه، فقال فيما أخذ علينا:«أن بايعنا على السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، إلَّا أن تروا كفرًا بواحًا، عندكم من الله فيه برهان»[٢٤٣].إن أمر الرسول ﷺ بعدم منازعتهم على الأمر، وهو من دلالة المفهوم، ومفهوم

٢٤٢. الزيدي، طه أحمد. ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م. *نظريات السلطة في السياسة الشرعية*. ص. ٣١٦.

٢٤٣. البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل.١٤٢٢هـ. *صحيح البخاري*. د.م.: دار طوق النجاة. باب قول النبي ﷺ سترون. ط. ١. ج. ٩. ص. ٤٧. رقم الحديث ٧٠٥٦.

عدم المنازعة أن لا يختار عليهم غيرهم، ولاتنقض بيعتهم، ولاتحدد بمدة طالما أقاموا الدين، ولم يظهر منهم كفر بواح، ويرونه أقوى دليل على انتفاء تحديد المدة بزمن معين، فدوام البيعة فرض ما أقام الحاكم الدين، وبالتالي فنقض البيعة من دون الإخلال بشروطها فيه مخالفة وهذا يعني أن تحديد البيعة بمدة فيه مخالفة للشريعة[٢٤٤].

وأصحاب هذا الرأي يرد عليهم بأن حرمة الخروج على الإمام لا تقتضي حرمة تحديد مدة حكمه، وبخصوص هذا الحديث فإنَّه لا يجيز الخروج على الحاكم العادل، ولكن إذا ظلم الحاكم وأستبد بحكمه فخلاف ذلك كما وضح الباحث ذلك سابقًا في مواضع عديدة، كما أنَّ رضا الحاكم عند بداية مبايعته بتحديد المدة لا يعني منازعته عند انتهائها[٢٤٥].

وبعد هذا التمهيد يترجح للباحث الآتي: إنَّه ليس في الشرع ما يمنع من تحديد مدة ولاية الحكم سواء كانت للحاكم أو غيره من المناصب السياسية المهمة في الدولة، فإنَّ هذه المسألة الفرعية من القضايا الاجتهادية، التي يُترك فيها الاجتهاد للعلماء لتقرير ما يرونه مناسبًا وفقًا لما تقتضيه الحاجة والظروف التي تمر بها الدولة، والموازنة بجلب أعظم المصالح بتفويت أدناها، ودفع أشد المفاسد بارتكاب أخفها والاحتراز من اللجوء بالدولة إلى الدخول في صراعات دموية بسبب الخروج على الحاكم المستبد، وهذا أيضًا لا يمنع عزله من منصبه إذا ظهر استبداده وطغيانه على الشعب خلال تلك المدة. ومن ثم فإنَّ تحديد ولاية الحكم بفترة زمنية معينة، سواء كان ذلك للحاكم أو غيره ممن يتولون المناصب السياسية المهمة في الدولة لا مانع منه مادام ذلك يواجه الاستبداد ويمنع حدوثه.

---

٢٤٤. انظر: الزيدي، طه أحمد. ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م. *نظريات السلطة في السياسة الشرعية*. ص. ٣٠٢.

٢٤٥. انظر: المرجع نفسه. ص. ٣٠٢.

ثانيًا: القضاء كوسيلة سلمية لإنهاء ولاية الحاكم المستبد. وسيتم دراسة هذه الوسيلة على اعتبار أنَّ الوسيلة السلمية السالفة الذكر لعزل الحاكم أنَّها لم تؤتِ ثمارها، فهناك وسيلة سلمية أخرى جاءت بها الشريعة الإسلامية ومن شأنها أن تساهم في إنهاء ولاية الحاكم المستبد، ألا وهي اللجوء للقضاء.

في بداية الإسلام ظل القضاء مندمجًا وتحت الولاية العامة، فكان الرسول ﷺ يجمع بين السلطات، فهو الذي يحكم بين المسلمين فيما يحدث بينهم من خصومات ؛ امتثالا لقول الله تعالى :﴿ وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ ﴾[٢٤٦]. فكان ﷺ يقضي بالقرآن الكريم ثم بما يوحى إليه من ربه و اجتهاده الشخصي، فقد روي عنه ﷺ أنه قال: « إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع، فمن قطعت له من حق أخيه شيئًا فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار» [٢٤٧] .

كما كان الرسول ﷺ يعهد بالقضاء إلى بعض الصحابة ﷺ فقد ثبت أنَّه ولى عتاب بن أسيد قاضيًا على مكة. وأرسل معاذ بن جبل وعلي بن أبي طالب إلى اليمن[٢٤٨]. وقال لمعاذ كيف تقضي إذا عرض لك القضاء ؟ فقال معاذ: أقضي بكتاب الله. قال: فإن لم يكن ذلك في كتاب الله ؟ قال: أقضي بسنة رسول الله ﷺ. قال: فإن لم يكن ذلك في سنة رسول الله ﷺ ؟ قال: اجتهد رأيي ولا آلو . قال: فضرب رسول الله ﷺ على صدره وقال: الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي به رسول الله[٢٤٩].

---

٢٤٦. القرآن. المائدة ٥: ٤٩.

٢٤٧. النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري .د.ت. *صحيح مسلم*. بيروت: دار إحياء التراث العربي. باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة. ج. ٣. ص. ١٣٣٧.

٢٤٨. مدكور، محمد سلام د.ت. *القضاء في الإسلام*. القاهرة: دار النهضة العربية. ص. ٢٢.

٢٤٩. القاري، علي بن سلطان. د.ت. *مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح*. بيروت: دار الحكمة .ط. ٧. ص. ٢٨٣.

وهذا يدل على أن القاضي عليه أن يحكم بالقرآن الكريم وسنة رسوله ﷺ، ثم بنفسه بشكل مستقل ونزيه، وهذا الحديث السالف ذكره اشتمل على أساس استقلال القضاء، وهو مبدأ سيادة الشرعية الإسلامية ثم الضمير وفقا لمبدأ الاستقلال.

وعندما انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى، خلفه أبوبكر الصديق ﷺ، وعهد بالقضاء إلى عمر بن الخطاب ﷺ تأكيدًا لاستقلالية القضاء، و عندما انتشرت الفتوحات الإسلامية، واتسعت أعباء الحكم، وازدادت مهام الولاة فصل عمر بن الخطاب ﷺ القضاء عن الولاية، وعهد بالسلطة القضائية إلى مجموعة من القضاة الذين اشتهروا بالعدل والحكمة والفقه[٢٥٠]. وكان القضاء في عهد الخليفتين يدار في المسجد وفي عهد عثمان بن عفان الخليفة الثالث ﷺ أول من اتخذ دارًا للقضاء فأنشأ دارًا خاصة به[٢٥١].

وأكد الإسلام على جواز استدعاء الحاكم للقضاء إلى جانب خصمه، وهذا منتهى العدالة والاستقلالية، فإنَّ استقلال القضاء مبدأ ساميًا يحترمه الجميع، وليس حبًا في القاضي أو خوفا منه، بل تطبيقًا لأحكام الشريعة وإحقاقًا للحق ورفعا للظلم عن الناس.

ويعتبر القضاء في الإسلام جزءً لا يتجزأ من رسالة الحكم وسياسته، إذ لا يستقيم حكم صالح إلَّا بقضاء صالح، ولاتتم رسالة التشريع إلا برسالة القضاء، وبهذا أصبح القضاء أمرًا واجبًا على المسلمين حكامًا ومحكومين؛ فكانت أحكام القضاء لازمة نافذة على الجميع[٢٥٢].

وتكمن أهمية وسيلة القضاء من ناحية أنَّها تعتبر وسيلة أولية تحقق الالتزام بعدم طاعة الحاكم في المعصية، والتي يعتبر الاستبداد أحد أهم مظاهرها، وفي نفس الوقت تضمن عدم زعزعة نظام الحكم في

---

٢٥٠. مدكور، مُحَمَّد سلام. د.ت. *القضاء في الإسلام*. ص. ٤٩.

٢٥١. انظر: المرجع نفسه. ص. ٥١.

٢٥٢. عليان، شوكت مُحَمَّد. ١٤٤٠هـ-١٩٩٩م. *النظام السياسي في الإسلام*. الرياض: مطبعة النرجسي التجارية. ط. ١. ص. ٢٢٥.

الدولة المسلمة، وتحقيق الالتزامات بين الحاكم والمحكومين[٢٥٣]؛ فالسلطة القضائية في الإسلام لها الولاية الكاملة على أفراد المجتمع، سواء كانوا حكامًا أو محكومين، ومهمة هذه السلطة هي تحقيق العدالة، ورفع الظلم عن أفراد هذا المجتمع، والسلطة القضائية في الإسلام تكون نائبة عن الأمة على رأي بعض العلماء، وعلى رأي البعض الآخر نائبة عن الله تعالى[٢٥٤]، ووفق هذين الرأيين، يرى الباحث أنهَّ يترتب على الرأيين نتيجة مفادها أنَّ أعلى منصب في الدولة(الحاكم) عليه أن يخضع للقضاء، ويعزل من منصبه إذا رأى القاضي ذلك.

كما أنَّه يجب أن تكون الرقابة متبادلة بين السلطتين التنفيذية متمثلة في أعلى هرم للسطلة (الحاكم) والسلطة القضائية (القضاة) .فإذا كان من واجب الحاكم أن يراقب ويحاسب القضاة، فإن القضاة وهم يمارسون القضاء نيابة عن الشعب أو نيابة عن الله تعالى حسب ما بينه الباحث فيما سبق ،من حقهم أن ينكروا على الحاكم أي تصرف، أو استبداد تجاه حقوق الافراد وحرياتهم. قد يصل هذا الإنكار أو الرفض إلى عزل الحاكم من منصبه [٢٥٥].وما يؤكد اختصاص القضاء بعزل الحاكم فقد وردت في القرآن الكريم ما يشير إلى ذلك في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً ﴾[٢٥٦].

ففي الآية بدأ الله عز وجل بأمر ولاة الأمر فأمرهم بأداء الأمانات، وأن يحكموا بالعدل، ثم تأتي آية تليها مباشرة في قوله تعالى﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً

---

٢٥٣. انظر: السهيلي، اسماعيل. ٢٠٠٤. *الحاكم المستبد في الفكر السياسي الاسلامي دراسة في وسائل منع الاستبداد*. ص. ٢١٨.

٢٥٤. انظر: البياتي، منير أحمد. ٢٠١٣م. *النظام السياسي الإسلامي – مقارنة بالدولة القانونية دراسة دستورية شرعية وقانونية*. ص. ٢٦٦.

٢٥٥. المرجع نفسه. ص. ٢٦٧.

٢٥٦. القرآن. النساء ٤: ٥٨.

﴾[٢٥٧].يأمر الله تعالى الرعية؛ فأمر بطاعته عز وجل أولا، بالامتثال لأوامره واجتناب نواهيه، ثم بطاعة رسوله فيما نهى عنه وأمر به، ثم بطاعة أولي الأمر، ثم يأتي قوله تعالى: ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ وكما هو معلوم فإن التنازع يتم حله بالتقاضي بين المتنازعين كآخر الحلول السلمية، أي: إن حكم القاضي هو الفيصل في حل النزاع، ثم يأتي قوله تعالى: ﴿فَرُدُّوهُ ﴾ وهذا دليل على أن الحكام وولاة الأمر ليسوا معصومين من الخطأ أو المقاضاة . ولو كان كذلك ما كان لقوله : فردوه إلى الله والرسول، بل كان يقول فردوه إلى أولي الأمر، و في قوله تعالى﴿ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ﴾ دليل على أن يتم حل التنازع وفق أحكام الشريعة الإسلامية(القرآن الكريم والسنة النبوية)وربط ذلك بالإيمان به عز وجل وباليوم الآخر[٢٥٨].وقد استنبط عدد من الفقهاء والكتاب المعاصرين، أن هذه الآيات تقضي بضرورة وجود هيئة قضائية عليا مستقلة عن تأثير الحاكم، تتولى فصل النزاع بين الجهة المشرعة للقوانين والحاكم حول عزله عندما يستبد ويخرج عن المقاصد الشرعية، التي تولى لأجلها وأسندت الأمة مقاليد الحكم له[٢٥٩].

وتبرز أهمية وسيلة اللجوء للقضاء لإنَّهاء ولاية الحاكم ،من حيث أن المقرر في التشريع الإسلامي أنهَّ متى لجأت الأمة أو نوابها من الجهة التشريعية للقضاء كمدعي، وجب على الحاكم المثول أمام القضاء كمدعي عليه وإذا ما ثبتت الدعوى لدى المحكمة على الحاكم بأنه استبد وخرج عن مقاصد الحكم في التشريع الإسلامي، فعلى المحكمة أن تصدر حكمها بعزله ليختار الشعب غيره ممن يرضى حكمه[٢٦٠].

---

٢٥٧. القرآن. النساء ٤: ٥٩.

٢٥٨. القرطبي. ٢٠١٣م. *تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن*. (المحرر) البدري، سالم مصطفى. ج. ٣. ص. ١٦٩.

٢٥٩. السهيلي، إسماعيل. ٢٠٠٤. *الحاكم المستبد في الفكر السياسي الإسلامي دراسة في وسائل منع الاستبداد*. ص. ٢١٩.

٢٦٠. المرجع نفسه. ص. ٢١٩.

وإذا لم يلتزم الحاكم بحكم المحكمة، فقد بطلت ولايته، ولا يلزم الشعب على طاعته وجاز للشعب أن ينتقل إلى وسائل أخرى تؤدي إلى إنهاء ولاية ذلك الحاكم المستبد، وهذا ما سيتطرق إليه الباحث في الفرع الرابع.

٣،٣،٢،٤ الفرع الرابع: عزل الحاكم المستبد

إذا كان عزل الحاكم المستبد واجبًا، فما الحكم إذا لم يتيسر عزل الحاكم بغير القوة؟ فقد اختلف الفقهاء في جواز تنفيذ العزل عن طريق الثورة المسلحة، حيث أنَّهم درسوا ذلك تحت عنوان "الخروج بالسيف" وقد انقسموا حول ذلك، ففريق ذهب إلى عدم وجوب الخروج، وذهب الفريق الآخر إلى وجوبه[٢٦١].

حيث أصبحت إشكالية الخروج على الحاكم المستبد من أبرز الإشكاليات التي تم تناولها في الفكر السياسي الإسلامي، وتتمثل أهمية هذه الإشكالية من ناحية في خطورة الآثار المترتبة عليها، فإذا كان الاتجاه القائل بمشروعية وجوب الخروج قد اعتبرها وسيلة عملية لإنهاء ولاية الحاكم المستبد، ففي المقابل الاتجاه القائل بالتحريم وعدم الخروج قد اعتبرها سببًا لسفك الدماء، وانتهاك الاعراض وسلب الأموال، وتفريق وحدة الشعب[٢٦٢]. ويقصد بالخروج على الحاكم هو ترك طاعته، وعدم الاعتراف بولايته، والسعي إلى عزله، فكان لهذا الأمر أهميته وخطورته، فهو يتعلق بكثير من الأحكام التكليفية المتعلقة بعلاقة المسلم بالحاكم،وهو يرتبط أيضًا بمصير المجتمع واستقراره بحفظ أمنه والمساهمة في تقدمه. فالخروج على الحاكم المستبد يصاحبه عادة سفك دماء، وانتهاك أعراض، ونهب الأموال، وضياع الحقوق. وفي المقابل فإنَّ عدم الخروج يجعل المجتمع يعيش تحت حكم الاستبداد والظلم وضياع الحقوق وتعطيل الحريات، والتمادي

٢٦١. انظر: ثابت، عادل. ٢٠٠٢م. *النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. ص. ٢٤٠.

٢٦٢. السهيلي، إسماعيل .٢٠٠٤م. *الحاكم المستبد في الفكر السياسي الإسلامي دراسة في وسائل منع الاستبداد*. ص. ٢٢٠.

في تعطيل مقاصد الحكم التي جاءت بها الشريعة الإسلامية، فالخروج له مفاسده وفتنه، وعدم الخروج له مفاسده وأضراره الخاصة والعامة[٢٦٣].

ولذلك سيتم تقسيم هذا الفرع إلى اتجاهين، الاتجاه الأول: الاتجاه القائل بعدم وجوب الخروج، والاتجاه الثاني: القائل بوجوب الخروج، ويختم الباحث هذا الفرع بتعقيب حول هذه الإشكالية.

الاتجاه الأول: القائلون بعدم وجوب الخروج

قد ذهب جمهور الفقهاء من المذاهب الأربعة وعلماء السياسة الشرعية إلى عدم وجوب الخروج المسلح على الحاكم المستبد، حتى إذا كان هذا الخروج للأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، وعدم منازعتهم بقتال، ومن ذلك عندما اجتمع فقهاء بغداد إلى الإمام أحمد بن حبل في ولاية الواثق بقصد استصدار فتوى للخروج عليه لقوله بخلق القرآن، فقال لهم الإمام أحمد: عليكم بالإنكار في قلوبكم، ولاتخلعوا يدا من طاعة، ولا تشقوا عصا المسلمين، ولا تسفكوا دماءكم ودماء المسلمين معكم. وأنظروا في عاقبة أمركم[٢٦٤]. واستندوا على ذلك من خلال النصوص التي تأمر بالصبر على جور واستبداد الحكام، وتنهى على الخروج عليهم، من هذه النصوص ما يلي:

عن عبادة بن الصامت قال دعانا النبي ﷺ،« فبايعناه، فقال فيما أخذ علينا: أن بايعنا على السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، إلَّا أن تروا كفرًا بواحًا، عندكم من الله فيه برهان»[٢٦٥]. وقال حذيفة بن اليمان: قلت: يا رسول الله " إنا كنا بشر ، فجاء الله بخير فنحن فيه ، فهل من وراء هذا الخير شر؟ قال: " نعم " ، قلت: وهل وراء هذا الشر خير؟

---

٢٦٣. انظر: الزيدي، طه أحمد. ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م. *نظريات السلطة في السياسة الشرعية*. ص. ٢٥٣.

٢٦٤. انظر: المرجع نفسه. ص. ٢٥٩.

٢٦٥. البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل. ١٤٢٢هـ. *صحيح البخاري*. د.م: دار طوق النجاة .باب قول الرسول ﷺ سترون .ط. ١. ج. ٩. ص. ٤٧. رقم الحديث ٧٠٥٥.

قال: " نعم " ، قلت: فهل وراء ذلك الخير شر؟ قال: " نعم " ، قلت: كيف يكون؟ قال ﷺ: « يكون بعدي أئمة لا يهتدون بُهدايا ، ولا يستنون بسنتي ، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان أنس ، قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: تسمع وتطيع للأمير وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك، فاسمع وأطع»[٢٦٦].وعن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة شبرا فمات، إلا مات ميتة جاهلية»[٢٦٧].

قال ابن تيمية: ولهذا استقر رأي أهل السنة على ترك القتال في الفتنة للأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ. وأصبحوا يذكرون هذا في عقائدهم، وكذلك يأمرون الناس بالصبر على ظلم وجور الأئمة وترك قتالهم، وقال: قل من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد على فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير[٢٦٨]. كما أن ابن القيم قال: إن النبي ﷺ شرع لأمته إيجاب إنكار المنكر ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله فإنه لا يجب إنكاره[٢٦٩]. وقال الحافظ ابن الحجر في رده على من يرى بالخروج بالسيف. فقال: ان الفساد الذي يكون به قتالهم اكثر من الفساد الواقع بجورهم، فيجب الصبر دفعًا لأعظم المفسدتين[٢٧٠].

---

٢٦٦. البيهقي، أحمد بن الحسين. ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م. *السنن الكبرى*. بيروت: دار الكتب العلمية. باب الصبر على أذى يصيبه من جهة إمامه. ط. ٣. ج. ٨. ص. ٢٧١. رقم الحديث ١٦٦١٧.

٢٦٧. الطبراني، سليمان بن أحمد. ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م. *المعجم الكبير للطبراني*. القاهرة: مكتبة ابن تيمية. باب أبو رجاء عن ابن عباس. ط. ٢. ج. ١٢. ص.١٦٠. رقم الحديث ١٢٧٥.

٢٦٨. انظر: الصاوي، صلاح. د.ت. *الوجيز في فقه الخلافة*. ص. ٧٧.

٢٦٩. انظر: الزيدي، طه أحمد. ١٤٤٠هـ– ٢٠١٩م. *نظريات السلطة في السياسة الشرعية*. ص. ٢٦٢.

٢٧٠. انظر: الصاوي، صلاح. د.ت. *الوجيز في فقه الخلافة*. ص. ٧٨.

من جملة الأحاديث السابقة وقول العلماء، يستخلص بحرمة الخروج على الحاكم، لأنهم يرون أن الخروج يؤدي إلى الفوضى وفيه استبدال الخوف بالأمن وإراقة الدماء، وانتهاك للأعراض وضياع الحقوق؛ وبالتالي على المحكومين الصبر لما فيه من فائدة لهم[٢٧١].

كما أنَّ هذا الفريق يرى أن الشرع هو الذي جعل السلطان للأمة بأن تُنصَّب الحاكم وتبايعه، إلَّا إنَّه لم يجعل لها حق عزله، فلو أرادوا أن يخلعوا الحاكم بعد أن تُعقد له البيعة على الوجه الشرعي ودون سبب يُوجب عزله فلا يجوز لهم عزله، وليس عليه أن يستجيب لهم، وهذا يدل على دوام حكمه، ومن ثم فإن أصحاب هذا الفريق يرون أن الحاكم يتمتع بحرمة أنواع من القدسية لأنه هو الذي يتولى حفظ الدين وإقامة الشريعة[٢٧٢].

الاتجاه الثاني: القائلون بوجوب الخروج

أصحاب هذا الاتجاه يرون وجوب الخروج على الحاكم الظالم لخلعه من منصبه إذا لم يتمكن الشعب من رفع المنكر إلا بالخروج عليه. فعندهم الحاكم المستبد أو الجائر الذي لا يخضع للعزل يتعين عزله بالقوة.

وبالثورة عليه إذا اقتضى الأمر ذلك ولو بشهر الأسلحة ونصب الحروب، وهو ما عبر عنه الباحث بالخروج[٢٧٣]. وقد قال بهذا ابن حزم (إمام الظاهرية)؛ فيرى الامام ابن حزم أن من يخضع للظلم ويصبر عليه، وهو قادر على دفعه يكون معاونا للظالم على الإثم والعدوان[٢٧٤] ،وهذا ما نهى عنه القرآن في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ

٢٧١. انظر: ثابت، عادل. ٢٠٠٢م. *النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. ص. ٣٤٢.

٢٧٢. انظر: الزيدي، طه أحمد. ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م. *نظريات السلطة في السياسة الشرعية*. ص. ٢٥٩- ٢٦٤.

٢٧٣. انظر: ثابت، عادل. ٢٠٠٢م. النظم *السياسية دراسة للنماذج الرئيسة الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية*. ص. ٣٤٣.

٢٧٤. بسيوني، حسن السيد ١٩٨٥. *الدولة ونظام الحكم في الإسلام*. ص. ١٧١.

﴾[٢٧٥]. كما استدل أصحاب هذا الاتجاه القائل بوجوب الخروج بآية أخرى، في قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾[٢٧٦]. لما جعل الله إبراهيم إمامًا، سأل الله أن تكون الأئمة من بعده من ذريته، فأجيب إلى ذلك وأخبر أنَّه سيكون من ذريته ظالمون، وأنَّه لا ينالهم عهد الله، ولا يكونون أئمة ظالمون فلا يقتدى بهم، وأما من كان صالحاً فسأجعله إمام يقتدى به [٢٧٧]، وقال الشوكاني: إنَّ هذا الخبر بمعنى الأمر لعباده أن لا يولوا أمور الشرع ظالمًا[٢٧٨].كما استدلوا بالأحاديث الواردة في ايجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باليد في قوله ﷺ «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان »[٢٧٩].

ففي هذا لو تعدى الحاكم علي المسلم أو جماعة من المسلمين وظلمهم فدافعوا عن حقوقهم كان لهم هذا الحديث حجة في الدفاع عن أنفسهم.

وكذلك حديث مجاهدة الذين يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون مالا يؤمرون ومنهم مجاهدة الحكام ومن على شاكلتهم، فعن عبد الله ابني مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:« ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلَّا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته، ويقتدون بأمره. ثم إنَّها تخلُف من بعدهم

---

٢٧٥. القرآن. المائدة ٥: ٢.

٢٧٦. القرآن. البقرة ٢: ١٢٤.

٢٧٧. ابن كثير. د.ت. *تفسير القرآن العظيم ابن كثير*. ج.١. ص. ٤١٠.

٢٧٨. انظر: الكيلاني، عبد الله إبراهيم زيد. ٢٠٠٨م. *القيود الواردة على سلطة الدولة في الإسلام*. ص. ٢٦٦.

٢٧٩. البيهقي، أحمد بن الحسين. ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م. *السنن الكبرى تحقيق*. بيروت: دار الكتب العلمية. باب نصر المظلوم والآخذ على يد الظالم. ط. ٣. ج. ٦. ص. ١٥٧. رقم الحديث ١١٥١٣.

خُلُوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون فمن جاهدهم بيده، فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه، فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه، فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»[٢٨٠].

إن الأحاديث السابقة تدعو إلى استعمال اليد كناية عن القوة والتي تعني في ذلك الزمان(السيف) وذلك في الإنكار على الحاكم الظالم والمستبد، وبعض الأحاديث جاءت بصيغة الأمر وهو عند الإطلاق يقتضي الوجوب، ولوجد التخيير والمفاضلة تدل على الندب أو الجواز[٢٨١].

الاتجاه الثالث: تعقيب الباحث على موقف الفريقين

بعد عرض أدلة الفريقين، وما استند إليه كل فريق من أدلة، فإن الباحث لا يسلم بكلا الرأيين على اطلاقهما؛ فالفريق الأول القائل بعدم وجوب الخروج يُعقب عليه الباحث كمأ يلي:

١- قد استندوا إلى الأحاديث الداعية إلى الصبر، وهذه الأحاديث تتعارض مع النص القرآني كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[٢٨٢].

٢- إذا كان الحاكم عند الفقهاء من أصحاب هذا الفريق يتمتع بحرمة أو نوع من القدسية لأنَّه هو الذي يتولى حفظ الدين وإقامة الشريعة كما وضح الباحث ذلك سابقًا. ومن ثم فإنَّ مفهوم الفقهاء الذي تشكل حول وضعية الحاكم، يمكن وصفه بأنه مفهوم شرعي، بمعنى أنَّهم يحاولون إصباغ الشرعية عليه. ولكن الحاكم ذو سلطان طبيعي لا شرعي، كما يقول ابن

٢٨٠. البيهقي، أحمد بن الحسين. ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م. *السنن الكبرى*. بيروت: دار الكتب العلمية. باب ما يستدل به على أن القضاء وسائر الأعمال. ط. ٣. ج.١٠. ص. ١٥٣. رقم الحديث ٢٠١٧٨.

٢٨١. انظر: الزيدي، طه أحمد .١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م. *نظريات السلطة في السياسة الشرعية*. ص. ٢٦٨.

٢٨٢. القرآن. المائدة ٥: ٢.

تيمية، ومن ثم فالخروج عليه لا يعتبر خروجًا على الشرعية، ذلك أن الخروج الحقيقي على الشرعية إنما هو الخروج على الشريعة لا على الحاكم[٢٨٣].

فالحاكم والخارج عليه متنافسان على السلطة في تصور ابن تيمية، والذي يحسم ذلك الأمر بينهما هو الغلبة والشوكة، لأنَّ الحاكم إنما كان سلطانه بالغلبة والشوكة، ومن ثم فإنَّه أستمد شرعيته منهما وليس من الشريعة، بينما يرى الفقهاء أن الخروج على الشرعية إنما هو الخروج على الحاكم، كونهم يعتبرون شرعية النظام متوقفة على شخص الحاكم باعتباره خليفة النبي ﷺ، غير أن الشرعية تعني، التزام القائمين على السلطة بالأهداف العليا وهي :(إقامة الدين _تحقيق مصالح المحكومين) والقيم الأساسية وهي :(الشورى _ العدل _ حق الحرية _ حق المساواة) كما تم دراستها سابقًا بهذا الفصل [٢٨٤].

أما الفريق الثاني القائلون بوجوب الخروج يعقب عليه الباحث بالتالي:

١- إنَّ جور واستبداد الحاكم له درجات ومنازل، فمنها من يمكن أن يتم غض الطرف عليه، ومنها ما لا يمكن السكوت عليه إلا لدرء فتنة وتقدير ذلك كله يعود لعلماء أهل البلد على أن يكونوا مستقلين عن سلطات الحاكم غير تابعين له، و كذلك أهل الحل والعقد.

٢- ان الأحاديث الدالة بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تعتبر عامة، أما أدلة الصبر وترك الخروج فهي خاصة، وهنا يُقدم الخاص على العام عند التعارض[٢٨٥] .

---

٢٨٣. كوناكاتا، حسن .١٤١٥هـ- ١٩٩٤م. *النظرية السياسية عند ابن تيمية*. الرياض: دار الأخلاء للنشر والتوزيع. ص. ١٧٩.

٢٨٤. المرجع نفسه. ص. ١٨٠.

٢٨٥. انظر: الصاوي، صلاح. د.ت. *الوجيز في فقه الخلافة*. ص. ٧٩.

٣- ان الأحاديث التي تحث على مجاهدة الظلمة يمكن حملها على ما سوى الخروج عليهم وقتالهم، كما أن بعضها عام في كل ظالم ولم يُقصد به الحاكم بذاته، فقد تقدمت عليها أحاديث الصبر لأنها خاصة في الأئمة[٢٨٦].

وبعد هذا التعقب على كلا الفريقين يرى الباحث: أن أصحاب الفريقين يتفقان على أن الضرر الأكبر يدفع بالضرر الأصغر فإذا كان بقاء الحاكم المستبد الظالم هو الضرر الأكبر وأن الخروج عليه لعزله هو الضرر الأقل، فإنه طبقًا لهذه القاعدة فإنهم يتفقون على دفع الضرر الأكبر بالخروج على هذا الحاكم وعزله؛ إذ أن الخروج عليه حينئذ يصبح هو الضرر الأخف، وتلك قاعدة أساسية لا خلاف بشأنها بين علماء المسلمين، وعلى هذا الأساس تحمل نصوص القرآن والسنة التي استند إليها الفريقان حيث يندفع ما بينهما من تعارض ظاهري، ويصبح وجه الخلاف بين الفريقين منحصرًا في مدى إمكانية ضمان نجاح الثورة؛ لتنحية الحاكم المستحق للعزل، دون أن يترتب على ذلك ضرر أكبر من بقائه[٢٨٧].

٣،٤ خلاصة الفصل

تناول الباحث في هذا الفصل أهم النصوص التي جاءت بها الشرعية الإسلامية، التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية لمواجهة الاستبداد، وتناول أهم الوسائل التي من شأنها أن تمنع الاستبداد ومقاومته عند حصوله، وللوصول إلى عملية سياسية متكاملة بمبادئها وآلياتها. وكان ذلك من خلال التركيز على شرعية السلطة السياسية، وما مدى توافقها مع أحكام الشريعة؟ فمضمون شرعية السلطة في الإسلام تحدد بالالتزام بأحكام ومبادئ النظام السياسي في الإسلام المتمثلة في الشورى، والعدل، وحق

٢٨٦. المرجع نفسه. ص. ٧٩.

٢٨٧. انظر: عبد فرحان، صلاح أنور. ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م. *السياسة الشرعية في كتاب فتح الباري لابن حجر العسقلاني*. ص. ٢٤٢.

الحرية و حق المساواة. وإنَّ الإلزام يعتبر ضمانة تَحول دون استبداد الحكام وطغيانهم، ومما يساهم في تفعيل هذه الضمانة في الإسلام هي الوازع الديني خصوصًا في بداية الإسلام.

ويعتبر تولي منصب الحاكم في الفكر السياسي الإسلامي وسيلة لا غاية، فهو وسيلة فاعلة لغرض تحقيق المقصد النهائي للنظام السياسي في الإسلام، وهو إقامة الدين وتحقيق مصالح المحكومين، وذلك على اعتبار أنَّ مقاصد الشريعة الإسلامية هي المعاني المبينة في الأحكام الشرعية والمترتبة عليها، ويلاحظ من خلال آراء العلماء و الفقهاء أنَّ شروط الإمامة تكررت عندهم بصيغ متفاوتة، كما أن طلب منصب الحاكم، والحرص على توليه بغير مصلحة شرعية يُمنع طالبه؛ فمشروعية طلب الحكم ترتبط بسمات الحاكم نفسه ومدى تقديره لنفسه من الوفاء بالمقاصد التي ابتغتها الشريعة الإسلامية. وهذه الوسائل كما تبين للباحث غير كافية لمنع الحاكم من الاستبداد، فقد جاءت الشريعة الاسلامية بوسائل أخرى ذات تأثير في منع الحاكم من الاستبداد وهذه الوسائل متعلقة بالشعب وليس بالحاكم نفسه، وكانت هذه الوسائل سلمية، فبدأها الباحث بمناصحة الحاكم، ثم توقيت مدة الحكم، فإذا كان من المحتمل أن تكون مناصحة الشعب للحاكم تعمل في إطار محدود ومقيد من منع الحاكم من الانحراف للاستبداد، فإن الشريعة الإسلامية قدمت وسيلة أخرى لها تأثير أكبر من وسيلة المناصحة وهي القضاء، حيث أنَّ القضاء في الإسلام جزء لا يتجزأ من رسالة الحكم وسياسته، إذ لا يستقيم حكم صالح إلا بقضاء صالح، ثم انتقل الباحث إلى وسائل أخرى تؤدي إلى مواجهة استبداد الحاكم قد تصل إلى إنهاء ولاية ذلك الحاكم المستبد وهذا ما تم التطرق إليه في الفرع الأخير من نهاية هذا الفصل.

وقد تم تقسيم هذا الفرع إلى فريقين، فريق يرى بعدم وجوب الخروج، ومن ثم فإنَّ أصحاب هذا الفريق يرون أنَّ الحاكم يتمتع بحرمة من القدسية لأنَّه هو الذي يتولى حفظ الدين وإقامة الشريعة، كونهم يعتبرون شرعية النظام متوقفة على شخص الحاكم باعتباره خليفة النبي ﷺ، غير أنَّ الشرعية تعني، التزام

القائمين على السلطة بالأهداف العليا وهي :(إقامة الدين _تحقيق مصالح المحكومين) والمبادئ الأساسية وهي:(الشورى _ العدل _ حق الحرية _ حق المساواة) كما تمت الإشارة إليها سابقًا. أماَّ الفريق الآخر الذي يرى بوجوب الخروج على الحاكم المستبد مستندًا على الأحاديث التي تحث على مجاهدة الحكام الظالمين ولكن كثير من هذه الأحاديث هو عام في كل ظالم ولم يُقصد به الحاكم بذاته، كما أنه تقدمت عليها أحاديث الصبر لأنَّها خاصة في الأئمة، وعقب الباحث على هذا الاختلاف بين الفريقين برأيه بأن: كلا الفريقين يتفقان على أن الضرر الأكبر يدفع بالضرر الأصغر فإذا كان بقاء الحاكم المستبد الظالم هو الضرر الأكبر وأن الخروج عليه لعزله هو الضرر الأقل، والعكس صحيح فإنه طبقًا لهذه القاعدة فإنَّهم يتفقون على دفع الضرر الأكبر، ويصبح وجه الخلاف بين الفريقين منحصرًا في مدى إمكانية ضمان نجاح الثورة؛ لتنحية الحاكم المستحق للعزل، دون أن يترتب على ذلك ضرر أكبر من بقائه.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية